موجز سياسات
منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2013

2-1 أبريل، 2013
الدوحة، قطر

تقرير مركز بروكنجز الدوحة ومبادرة أمن الطاقة

مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

BROOKINGS DOHA ENERGY FORUM
مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

ENERGY SECURITY INITIATIVE
BROOKINGS

لمحة عن بروكنجز

مؤسسة بروكنجز هي منظمة خاصة غير هادفة للربح تكرس جهودها للبحث والتعليم والنشر حول القضايا الهامة للسياسة الداخلية والخارجية. وأهم ما تسعى إليه المؤسسة من ذلك هو إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة وتتناول المشاكل الراهنة والمستجدة في مجال السياسات. تقع مسؤولية التفسيرات أو الاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم.

حقوق النشر محفوظة © 2013

مؤسسة بروكنجز
1775 ماساتشوستس أفنيو، إن دبليو واشنطن، دي سي 20036، الولايات المتحدة الأميركية
www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة
الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
www.brookings.edu/about/centers/doha

شكر وتقدير

يشكر منظمو منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2013 الحضور الكرام على إنجاحهم لهذا الحدث.

ونخص بالشكر معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل جبر، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السابق في دولة قطر، سعادة الدكتورمحمد بن صالح السادة، وزير الطاقة والصناعة في دولة قطر، معالي المهندس علي بن إبراهيم النعيمي، وزير البترول والثروة المعدنية في الملكة العربية السعودية، أندرو سويجر، نائب الرئيس الأول بمؤسسة إكسون موبيل. ويود المنظمون أن يشكروا إكسون موبيل على دعمهم الذي لولاه لما كان من الممكن إقامة هذا المنتدى.

يدين المنظمون بعميق التقدير والعرفان لموظفي مركز بروكنجز الدوحة ومبادرة أمن الطاقة لمجهودهم العظيم، ونخص بالذكر كيفين مسي، المدير المساعد السابق لمبادرة أمن الطاقة. وشكر حاص لـ لورا سوما وفريقها لما قدموه في جعل هذا الحدث ممكناً.

جدول المحتويات

مقدمة من منظمي المؤتمر 1
مشهد الطاقة العالمية المتغير 2
القسم الثاني: الغاز الطبيعي والاقتصاد السياسي الإقليمي 6
الغاز الطبيعي والاستثمار في بنية الغاز التحتية في الشرق الأوسط 10
الخاتمة 12
المرفق 1: أجندة المؤتمر 14
المرفق 2: قائمة المشاركين 17
نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة 21
نبذة عن مبادرة بروكنجز لأمن الطاقة 22
منشورات مركز بروكنجز الدوحة 23
منشورات مبادرة مركز بروكنجز لأمن الطاقة 24

مقدمة من منظمي المؤتمر

الزملاء الأعزاء،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نصدر وقائع الاجتماع الثاني لمنتدى بروكنجز الدوحة للطاقة، والذي بات منصة تهدف إلى تشجيع المناقشات والحوارات والبحوث المحققة للنتائج حول بعض الاتجاهات الجيوسياسية الكبرى في القرن الحادي والعشرين. ركز منتدى بروكنجز الدوحة للطاقة، في اجتماعه الافتتاحي في العام 2102، على كيفية قيام مراكز طلب جديدة في جنوب وشرق آسيا وتسوية الطلب في الولايات المتحدة وأوروبا بإمالة المشهد العالمي للطاقة نحو الشرق، الأمر الذي أعطى قوة سوقية متزايدة للاقتصاديات الناشئة. أما هذا العام، فجاء تركيز المنتدى بشكلٍ خاص على التحولات الكبيرة الجارية في أسواق الغاز الطبيعي العالمية.

من المرجّح أن تشهد السوق العالمية للغاز، في خلال العقد المقبل، تحولاً كبيراً على مستوى العرض والطلب على حدّ سواء في الوقت الذي تقلل فيه ثورة غاز الصخر الزيتي في الولايات المتحدة من عرضها في أسواق الغاز العالمية ويستمر فيه ظهور مستهلكي غاز جدد وبأعداد متزايدة في جنوب وشرق آسيا – وفي الشرق الأوسط بحد ذاته. إنّ من شأن اكتشافات جديدة للغاز في أستراليا وشرق أفريقيا أن تزيد إلى المعروض العالمي من الغاز الطبيعي المسال (LNG)، في حين من المرجح أن تحوّل ثورة الغاز غير التقليدية في الولايات المتحدة أكبر مستهلك للغاز في العالم إلى مصدِّر.

ستواجه البلدان الناشئة والمستهلكة للغاز، كالصين والهند، والتي تسعى لتكرار النجاح الذي حققته الولايات المتحدة في إنتاج غاز الصخر الزيتي، منافسة عالمية متزايدة. ومن بين الدول المنافسة نجد إندونيسيا وماليزيا، اللتين كانتا تصدران الغاز الطبيعي المسال في السابق، تستعدان حالياً لاستيراد الغاز الطبيعي المسال لتلبية الطلب المحلي المتزايد، في الوقت الذي يستعد فيه الشرق الأوسط – الذي يُعتبر موطناً لأكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم ومركزاً للطلب المتزايد بحد ذاته - ليكون في قلب التحول في أسواق الغاز العالمية.

تجري هذه التحولات البنيوية في وقتٍ تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط تغييراً كبيراً وسريعاً على الساحة السياسية. ومن شأن هذه المجموعة من التحولات الهيكلية العالمية والتحولات السياسية المحلية أن تؤدي إلى تحول جذري في السياسات المتعلّقة بالغاز – والطاقة على نطاق أوسع – وفي الدول الذي تلعبه المنطقة على حدّ سواء. وفي هذا الصدد، تُطرح هذه الأسئلة الهامة:

- ما هي الآثار الإستراتيجية والاقتصادية التي ستترتب على ظهور الغاز غير التقليدي؟
- كيف تتطور التصورات حول الغاز الطبيعي، وخاصة في الشرق الأوسط؟
- كيف يحرّك الدعم المحلي معروض الغاز واستهلاكه، وكيف يمكن إصلاح أنظمة الدعم هذه؟
- كيف ستقوم سوق الغاز العالمية المتغيّرة بتحريك المنافسة من أجل الاستثمار في مجال الطاقة؟

جمع منتدى بروكنجز الدوحة للطاقة 2013 في دورته هذه السنة خبراء في مجال الصناعة وصناع قرار من آسيا والشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة، لإجراء حوار استراتيجي في العمق لمناقشة كيفية قيام هذه القضايا بتغيير المشهد العالمي للطاقة. وأتاح الاجتماع، الذي انعقد على مدى يومين والذي افتتحه معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية قطر السابق، الفرصة لإجراء حوار مفتوح حول المشهد العالمي المتغير للغاز الطبيعي، وتأثير الثورات التي حدثت في الشرق الأوسط على أسواق الطاقة العالمية، ومستقبل الاستثمارات المتعلقة بالغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط. سوف نعرض عليكم النتائج التي توصل إليها المؤتمر في هذا التقرير.

تجدر الإشارة إلى أنّ منتدى بروكنجز الدوحة للطاقة يعتمد على خبرة أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص ودعمهم، في منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي على حدّ سواء. ونتطلع إلى العمل معاً في بروكنجز ومع شركائنا لضمان استمرار نجاح هذا المشروع.

مع خالص الاحترام والتقدير،

تشارلز ل. إبينجر
مدير
مبادرة أمن الطاقة مركز بروكنجز

سلمان شيخ
مدير
مركز بروكنجز الدوحة

مشهد الطاقة العالمية المتغير[1]

السياق

في العام 2011، أشارت وكالة الطاقة الدولية أن العالم يدخل "العصر الذهبي للغاز". وحتى قبل تسويق التقنيات على نطاق واسع كتقنية التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي التي ساهمت في الحصول على كميات جديدة هائلة من غاز الصخر الزيتي، كان قطاع الطاقة العالمي يتوقع ارتفاعاً في نسبة الغاز الطبيعي. في العام 2005، توقعت وكالة الطاقة الدولية أن "الغاز سيحل محل الفحم مع حلول العام 2020 كثاني أكبر مصدر للطاقة الأولية في العالم"، في ظل ارتفاع الطلب لا سيما من قبل الاقتصاديات الآسيوية الناشئة.[2] عقب ثورة الغاز غير التقليدي في الولايات المتحدة وفي ظلّ احتمال انتشار تقنيات الإنتاج غير التقليدية على نطاق أوسع، واكتشاف كميات كبيرة من الغاز في مناطق بحرية جديدة، ونظراً للدور الذي يؤديه الغاز في وضع الاقتصاد العالمي على درب تنمية يتميز بانبعاث كميات أقل من الكربون، تبدو آفاق الوقود أكثر إشراقاً اليوم. لا يزال الغموض يلف بالآثار الجيوسياسية للعصر الذهبي للغاز التي ترتكز على هذه التحولات في خصائص السوق. وتشمل أوجه الغموض آفاق تطوير احتياطيات جديدة حول العالم والتوقعات المستقبلية لتجارة الغاز الطبيعي وتسعيره.

النتائج الرئيسية

حوّلت ثورة غاز الصخر الزيتي في الولايات المتحدة الأمريكية سوق الغاز العالمية.

يأتي التحول الكبير في قطاع الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة على رأس التغيرات التي طرأت على أسواق الغاز العالمية. كان من المتوقع أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين المستورد الرئيسي للغاز الطبيعي المسال من أجل تلبية الطلب المتزايد. بدلا من ذلك، أصبحت الآن تواجه احتمال أن تكون دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال نتيجة " لثورة" غاز الصخر الزيتي، والتي شهدت الولايات المتحدة في خلالها زيادة إنتاج الغاز الطبيعي بنحو 20 في المئة بين 2008 و 2012.[3] لم يكن هذا التحول مهماً بالنسبة للولايات المتحدة فحسب، ولكن أيضا لمستوردي الغاز الأوروبيين والآسيويين الذين يسعون الآن للاستفادة من زيادة العرض. لم يكن من شأن التغييرات على مستوى الإمدادات الجديدة – أكانت كميات مُرحّلة من الولايات المتحدة أم إمدادات جديدة من مصادر تقليدية وغير تقليدية – إلا أن بدّلت طلب الدول المستهلكة على الغاز الطبيعي. والجدير بالذكر أنّ عدداً كبيراً من هذه الدول كان قد خطط لزيادة حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة المحلية الخاص بها. هذا وبالإضافة إلى الفوائد البيئية للغاز الطبيعي التي زادت استهلاكه إلى أبعد من ذلك.

يتم العثور على احتياطيات جديدة من الغاز في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يزرع التفاؤل حول مستقبل الوقود.

في حين شكلت "ثورة" غاز الصخر الزيتي في الولايات المتحدة التطور الأبرز في هذا القطاع في السنوات الأخيرة، يُقدر غاز الصخر الزيتي الأمريكي بحوالي 10 في المئة فقط من الاحتياطي العالمي الذي يساوي حوالي 6.662 ترليون قدم مكعب.[4] وفقاً لعددٍ كبير من المحللين في قطاع الغاز، يتواجد أكبر احتياطي للغاز الصخر الزيتي في مكان آخر في العالم – ولاسيما في الصين، التي تشير التقديرات إلى أنها تمتلك أكثر من 1.200 ترليون قدم مكعب من موارد غاز الصخر الزيتي القابلة للاسترداد من الناحية التقنية لتكون بذلك موطن أكبر احتياطي عالمي. تشير التقديرات أيضاً إلى أن دولاً أخرى تمتلك مخزوناً كبيراً من غاز الصخر الزيتي، بما في ذلك الأرجنتين (774 تريليون قدم مكعب)، والمكسيك (681 تريليون قدم مكعب)، وجنوب أفريقيا (485 تريليون قدم مكعب).[5] علاوةً على ذلك، لفتت احتياطيات أصغر في عدد من الدول الأوروبية أيضاً الانتباه بفضل آثارها الجيوسياسية المحتملة. وكانت دول مثل بولندا (187 تريليون قدم مكعب) وأوكرانيا (42 تريليون قدم مكعب) تعتمد على روسيا للحصول على إمدادات الغاز الطبيعي، إلا أن من شأن تطوير ناجح لاحتياطي الصخر الزيتي المحلي أن يقلل من تبعية القارة الاقتصادية والسياسية التي يحركها الغاز لروسيا.

[1] كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.
[2] توقعات الطاقة في العالم: 2005، وكالة الطاقة الدولية، 83.
[3] بيانات وفقاً للإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة.
[4] من الضروري الإشارة إلى أن الدراسة التي أجرتها الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة لم تكن تقييماً شاملاً إذ لم تأخذ بعين الاعتبار إلا 14 منطقة خارج الولايات المتحدة. راجع "موارد الغاز الصخري العالمي: تقييم رئيس يغطي 14 منطقة خارج الولايات المتحدة"، الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة، وزارة الطاقة الأمريكية، أبريل 2011.
[5] المرجع نفسه.

هذا وبالإضافة إلى الاعتبارات الجيوسياسية التي ولدت التفاؤل بالعثور على احتياطي غاز في مياه شرق البحر الأبيض المتوسط. في مارس 2010، قيّمت هيئة المسح الجيولوجية الأمريكية الغاز الموجود في حوض إقليم المشرق – والتي تشمل مياه إسرائيل ولبنان وسوريا – بـ 112 تريليون قدم مكعب.[6] هذا ومن المحتمل أن تصبح قبرص وتركيا أيضاً من ضمن كبار منتجي الغاز.

وتُعتبر منطقة شرق أفريقيا كذلك جبهة جديدة: تحتوي كل من موزمبيق وتنزانيا على نحو 120 تريليون قدم مكعب من احتياط الغاز الطبيعي القابل للاسترداد في البحر.[7] في السنوات الأخيرة، تمكن عدد من الشركات من استخدام هذه الموارد مع الانتباه إلى بناء مرافق لتصدير الغاز الطبيعي المسال. ومن بين الشركات التي تسعى لتطوير صناعة تسييل الغاز في كل من موزمبيق أو تنزانيا، نذكر أناداركو للبترول ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية، شركة ايني الايطالية، وشتات أويل النرويجية. تشير التقديرات الأولية إلى أنه يمكن أن يصل تصدير البلدين إلى ثلاثة وأربعة مليارات قدم مكعب يومياً بحلول العام 2025.[8]

وبالتالي، يبقى احتمال وجود احتياطيات غاز الصخر الزيتي في مختلف أنحاء العالم، والاكتشافات التقليدية الجديدة في أماكن مثل شرق المتوسط وشرق أفريقيا، وغيرها من الفرص – مثل ميثان الطبقة الفحمية في أستراليا أو احتياطيات الغاز في القطب الشمالي – عوامل توجّه النقاش حول "العصر الذهبي للغاز". ويرى أنصار الغاز الطبيعي، الذين يتوقعون له النجاح، مستقبلاً مشرقاً له.

يرى أنصار الغاز الطبيعي، الذين يتوقّعون له النجاح، مستقبلاً مشرقاً له.

وعلى الرغم من الحماس، ثمّة شكوك كبيرة فيما يتعلق بالموارد الجديدة والسرعة التي يتطلّبها تطويرها.

وبالرغم من هذه التوقعات الواعدة، تطرح شكوك كبيرة نفسها على المستوى اللوجستي. إذ إنّ اقتصاديات مشاريع المياه العميقة، واستدامة إنتاج الصخر الزيتي في الولايات المتحدة الأمريكية، وإمكانية تكرار ثورة الصخر الزيتي في أي مكان آخر في العالم هي كلها أسئلة مفتوحة. هذا وبالإضافة إلى أنّ شكل سوق الغاز العالمية يخضع أيضاً للتدابير المنبثقة عن السياسات التي لم يتم تحديدها بعد.

كما أن تأثير مجموعة من القرارات المنبثقة عن السياسات – بدءاً من الأنظمة المتعلقة بالتكسير الهيدروليكي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومروراً بالقرارات بشأن مستقبل الطاقة النووية المدنية في اليابان، ووصولاً إلى المفاوضات بشأن تدابير تغير المناخ قد يكون كبيراً.

ويطرح مشروع شتوكمان للغاز الطبيعي بين شركة غازبروم الروسية وتوتال الفرنسية مثالاً واضحاً لحالة عدم اليقين الاقتصادية لبعض المشاريع. فقد شهد المشروع تأخير قرار الاستثمار النهائي أكثر من مرّة بسبب ارتفاع التكاليف والتغييرات الكبيرة في المشهد العالمي للغاز الطبيعي. ويُذكر أن المشروع هدف إلى تصدير الغاز من حقل شتوكمان في المياه الروسية في القطب الشمالي باستخدام خطوط الأنابيب أو إنتاج الغاز الطبيعي المسال على حد سواء.[9]

كذلك، أثيرت مخاوف بشأن توقيت تطوير صناعة الغاز في شرق أفريقيا. ففي حين أن التعقيد التقني للمشاريع لا يشبه بأي شكل من الأشكال تعقيدات مشروع شتوكمان، إلا أنّ قيود السياسات والبنية التحتية قد تسبب في تأخير الإنتاج وبالتالي الصادرات. في موزمبيق، لا يزال إطار السياسة الذي يحكم تطوير صناعة النفط والغاز ناشئاً، أما في تنزانيا، فإنه لا يزال قيد التطوير.[10] ومع تزايد الاهتمام باحتياطيات كلا البلدين، سيتزايد كذلك الضغط السياسي المحلي لاقتلاع الإيجار من الشركات الأجنبية التي تبغي أن تقوم بالتصدير في المقام الأول. ومن شأن هكذا مفاوضات أن تأخر تنفيذ المشروع. وعلاوة على ذلك، فإن البنية التحتية المادية لإنتاج الغاز ومعالجته وتصديره غير متوفرة. علاوةً على ذلك سيتوجّب تطوير أطر تنظيمية ومالية واضحة ومتّسقة وشفافة قبل الشروع بهذه الاستثمارات.[11]

وبالنسبة لثورة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تواجه أيضاً بعض الشكوك. ففي حين أن الاحتياطيات كبيرة، إلا أنّ بعض المحللين عبّروا عن مخاوفهم بشأن استدامة الإنتاج. إنّ منحنيات آبار الصخر الزيتي تتسم بانخفاض حاد في الإنتاج، مما يعني أنه سيتعين حفر كمية كبيرة من الآبار للحفاظ على الإنتاج وزيادته. كذلك، في حال بقي الفرق بين أسعار الغاز الطبيعي والنفط شاسعاً، ستستمر الحفارات في التضاؤل:

[6] "تقييم موارد النفط والغاز الطبيعي غير المكتشفة في منطقة حوض المشرق شرقي البحر الأبيض المتوسط"، البحث الجيولوجي الأمريكي، وزارة الداخلية الأمريكية، مارس 2010.

[7] دايفيد ليديسيما، "الغاز في شرق أفريقيا – احتمال التصدير"، معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة، مارس 2013، http://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2013/03/NG=74.pdf.

[8] وفقاً لتحليل بروكنجز بشأن بيانات الشركة وتقديمات المستثمر.

[9] الرجاء مراجعة إيميلي غوزدين، "Gazprom puts Giant Shtokman Russian Arctic Gas Project on Ice Over Costs" (غازبرزم تضع مشروع شتوكمان الغازي العملاق في المنطقة الروسية من القطب الشمالي on ice overcosts)، مجلة تلغراف، 29 أغسطس 2012.

[10] ليديسيما، "الغاز في شرق أفريقيا"، 13.

[11] الرجاء مراجعة جون بانكس، "هل يؤثر الغاز الطبيعي في شرق أفريقيا على صادرات الغاز الطبيعي الأمريكي المسال؟"، مدونة بروكنجز، 51 فبراير 2013، http://www.brookings.edu/blogs/up-front/posts/2013/02/15-east-africa-liquified-natural-gas-banks.

وصل عدد منصات الحفر المنتجة للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أدنى مستوياته منذ أكثر من عقد من الزمان.[12] إلا أنّ ما زاد هذه المخاوف هو أنّ الأسواق الجديدة ستتحول إلى الغاز الطبيعي في حال بقيت الهوة بين سعر الديزل والغاز واسعة. حتّ ارتفاع الطلب على وسائل النقل وسكك الحديد ووسائل النقل البحرية المزيد من أعمال الحفر. ومع قدرة آلية واحدة على حفر عددٍ من الآبار تحت الأرض، لم يعد عدد الآليات يشكل المقياس الأفضل لقياس كمية النفط المكتشفة أو المنتجة حالياً.

يرتبط القلق الأبرز بشأن التوقعات الوردية لاستهلاك الغاز في مزيج الطاقة بتكرار ثورة الغاز الصخري الأمريكي في أسواق أخرى. يحرص عدد من البلدان – انطلاقاً من بولندا وأوكرانيا وصولاً إلى الصين والهند – على تكرار نجاح الولايات المتحدة في استغلال موارد الغاز الصخري. ومع ذلك يساهم عدد من العوامل في تأخير احتمالات هذه التطورات على المدى القريب: تنوع التكوينات الجيولوجية وصعوبة الحصول على البيانات الجيولوجية، وكذلك توافر المياه بكميات محدودة، ومقاومة تنمية الموارد في المناطق المكتظة بالسكان؛ والأطر التنظيمية المحلية التي قد لا تحفز الإنتاج المحلي. تشير هذه العوامل مجتمعةً إلى أنه في حين يبدو التفاؤل الدولي كبيراً، من المرجح أن تكون التقييمات الواقعية أكثر دقة.

وأخيراً، يكمن عدد من الاعتبارات السياسية في بعض البلدان التي من شأنها أن تؤثر على توقعات العرض والطلب على الغاز الطبيعي. لا تزال السياسة البيئية في الولايات المتحدة في حالة تغيير مستمر وقد تمنع أمريكا من الظهور كمصدر رائد للغاز. قد ترفع معايير عملية التكسير الهيدروليكي الموحدة المحتملة التكاليف الرئيسة مما يحدّ الحالة الاقتصادية ويحوّلها إلى تصدير الغاز الطبيعي المسال. يمكن للقوانين التي هي أقوى من المتوقع والمفروضة على صناعة الفحم الأمريكي تسريع عملية إلغاء محطات الطاقة القديمة تدريجياً التي تعمل على الفحم لتحلّ محلها المولدات التي تعمل على الغاز. تُعتبر هذه المعامل رخيصة نسبياً وبناؤها غير مكلف ويمكن أن تستعمل كقوة أخرى ضد صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكي. دولياً، لا تزال التوقعات بشأن الطاقة النووية – وتأثيرها على الطلب على الغاز – غير مؤكدة. وهذا ما يحصل بشكلٍ خاص في اليابان، حيث لا تزال الحكومة تدرس إمكانية إعادة إدخال أسطول محطات الطاقة النووية الذي تملكه. ويشير بعض المحللين أن الفرق بين إلغاء محطات الطاقة النووية في اليابان بشكلٍ تدريجي وكامل واعتماد الحكومة سياسة إعادة 60 بالمئة من طاقتها النووية يبلغ حوالي 4 مليار قدم مكعب من الطلب على الغاز الطبيعي المسال في اليوم. وعلاوة على ذلك، ثمة خطط حالياً لإلغاء الطاقة النووية تدريجياً في ألمانيا.

قد تؤدي هذه الشكوك العالقة إلى إبطاء النمو السريع على الطلب على الغاز الطبيعي – ولاسيما الغاز الطبيعي المسال. قد يستثمر المستهلكون المتحمسون جداً في البنية التحتية متوقعين تخمة سوق الغاز الطبيعي، ليكتشفوا فقط أن تأخير المشروع خلق سوق ضيق للغاز.

من المحتمل أن يصبح إنتاج الغاز وتجارته أكثر عالمية في خلال السنوات المقبلة.

لا تقتصر ثورة الغاز غير التقليدية على الولايات المتحدة: إذ تسعى أستراليا بسرعة لتطوير موارد ميثان الطبقة الفحمية، علماً أن النية عينها تراود كلاً من الصين والهند وأندونيسيا. تملأ الحماسة أيضاً عدداً من البلدان الأخرى في مختلف أنحاء آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية أيضاً في ما يتعلق بالاحتمالات ذات الصلة باحتياطي غاز الصخر الزيتي الذي تملكه كلّ دولة. في اليابان، يلوح في الأفق تطوير هيدرات الميثان. حين يقترن الأمر باكتشافات احتياطات تقليدية ضخمة في شرق أفريقيا، يبدو تشتت موارد الغاز الجغرافي واسعاً على نحو متزايد.

ومن الاتجاهات الهامة الأخرى، نذكر النمو المتوقع في تجارة الغاز الطبيعي المدفوع جزئياً باكتشاف هذه الموارد التقليدية وغير التقليدية الجديدة. ترى وكالة الطاقة الدولية أنّ نمو تجارة الغاز الطبيعي على المستوى الدولي بين عامي 2010 و 2035 سيصل إلى حوالي 80 بالمئة.[13] ولعل الأهم من ذلك هو طبيعة هذه التجارة المتغيرة: يتم تبادل الغاز بشكلٍ متزايدٍ عبر الناقلات على شكل غاز طبيعي مسال، مما يساهم في رفع القيود عن العديد من المستهلكين المحتملين ويساعدهم على التخلص من الاعتماد على الدول المجاورة للحصول على الموارد. نما الغاز الطبيعي المسال ليصل إلى أكثر من 30 بالمئة من إجمالي الغاز المتداول في العام 2011.[14]

تطور أنظمة تسعير الغاز بقيادة أوروبا.

يرتبط جزء كبير من النقاش حول أسواق الغاز الطبيعي وآفاقها بالتغييرات التي قد تطرأ على أنظمة التسعير التي تدعم حالياً تجارة الغاز الطبيعي في العالم. يقوم تعريف سوق الغاز الدولية حالياً على ثلاثة أنظمة تسعير

---

[12] "أعمال الحفر للبحث عن النفط الخام والغاز الطبيعي"، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، 31 مايو 2013، eia.gov/dnav/ng/ng_drill_s1_m.htm. http://www

[13] توقعات الطاقة في العالم: 2012، وكالة الطاقة الدولية، 146.

[14] تقرير "بي بي" الإحصائي للطاقة العالمية: 2012، /bp/pdf/Statistical-Review/1012/statistical_review_of_world_energy_2012.pdf http://www.bp.com/content/dam.

متميزة استناداً إلى كبار مستهلكي الغاز الطبيعي: أمريكا الشمالية وأوروبا القارية وآسيا. ويتم تحديد الأسعار في أمريكا الشمالية وفقاً لمحاور ويتم تداولها وفقاً لمعدلات عائمة – أو معدلات نقدية – من دون قيد. في حين تستهلك المملكة المتحدة الغاز الطبيعي من خلال محور التداول القائم على نقطة التوازن الوطني وفقاً لمعدلات نقدية، تستعمل أوروبا القارية نظاماً هجيناً، حيث يتم شراء الغاز الطبيعي بمعدلات نقدية من مجموعة من مراكز التجارة الأوروبية وكذلك بأسعار مرتبطة بعقود طويلة الأجل ذات صلة بالنفط ومنتجاته. كانت السوق الآسيوية تاريخياً السوق الأقل مرونة بالنسبة لواردات الغاز الطبيعي، مع ارتباط أغلبية الواردات بعقود النفط المفهرسة الطويلة الأمد.

يتطلع مستهلكو الغاز في كل من أوروبا وآسيا إلى الابتعاد عن هذا النظام الصارم. منذ الثمانينيات، اعتبر المستهلكون الأوروبيون أن النفط لا يشكل سلعة مناسبة لفهرسة العقود استناداً إليها. في حين يعتبر الغاز وقوداً مهماً لتوليد الطاقة، نوّع عدد من البلدان قطاع الكهرباء بعيداً عن النفط، وذلك بسبب التكلفة والآثار البيئية.

في أوروبا، تضع سوق الغاز الطبيعي المسال ضغوطاً أكثر على اتفاقيات النفط التقليدية المفهرسة. وقد أدت الاقتصادات الراكدة وشحنات الغاز الطبيعي المسال المتنقلة المخصصة للولايات المتحدة إلى وفرة الغاز في مناطق كثيرة من أوروبا. هذا وتُعتبر أوروبا مصدر 80 بالمئة من شحنات الغاز الطبيعي المسال المعاد تصديرها – الشحنات التي اشترتها دولة معينة من دون أن تكون بحاجة إليها لتلبية الحاجات المحلية.[15] بالإضافة إلى توفر الغاز، ساعدت أسعار الكربون المنخفضة الفحم على دخول المنافسة كوقود لتوليد الطاقة مما أدى إلى تراجع الطلب على الغاز الطبيعي (فيما ساهم في تفاقم انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون).

ونتيجة لصورة العرض هذه، يتجه المستهلكون الأوروبيون بشكل متزايد إلى السوق الفورية للحصول على إمدادات الغاز الطبيعي غير المشمولة في إطار أحكام استلم أو ادفع (حيث يتعين على المستهلك إما استلام الغاز أو تسديد ما يتوجب عليه لقاء غير التسليم). يضغط المستهلكون بالتالي على الموردين للتخلي عن شروط ضبط غلاء النفط الواردة في التزامات استلم أو ادفع. قررت النرويج، التي تشكل حوالي ثلث واردات الغاز الطبيعي في أوروبا، إعادة النظر في شروط عقودها للسماح بتصدير الغاز الطبيعي بكميات أكبر بأسعار فورية.[16] يعتقد بعض المحللين أن الغاز الذي يتمّ شراؤه بأسعار فورية سيتحول إلى معيار في أسواق الغاز الأوروبية في المستقبل القريب.[17]

ثمّة جدال مماثل في السوق الآسيوية. إلا أن الحقائق التقنية وحقائق السوق لا تسمح للمستهلكين بالتأثير على مفاوضات التسعير. يتحمس المستهلكون الآسيويون من تزايد إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة وسوق الغاز الطبيعي المسال السائل المتنامي وقد استفادوا منه كثيراً. إلا أن قرار اليابان باغلاق منشآت الطاقة النووية بعد الحادث النووي الذي شهدته منشأة فوكوشيما دايتشي أبقى أسعار شحنات الغاز الطبيعي المسال الفورية أعلى بكثير من الأسعار في أوروبا. وقعت هذه الصدمة في السوق الآسيوية التي تفتقر إلى خيارات خطوط الأنابيب الضرورية للتنافس ضد سوق الغاز الطبيعي المسال الذي يشهد زيادة في الطلب من قبل الصين والهند.

ويبقى لدخول الولايات المتحدة كمصدر محتمل للغاز الطبيعي المسال منافع عديدة تسعى إلى إبرام عقود السوق الفورية مع موردي الغاز الطبيعي المسال. وقعت الشركتان الأمريكيتان التي تمت الموافقة على منحهما الإذن بتصدير الغاز الطبيعي المسال إلى، محطات سابين باس وفريبورت، عدداً كبيراً من عقودهما استناداً إلى نظام هنري هوب بلاس (Henry Hub Plus). يمكن لنظام هنري هوب للتسعير- حيث يسدد المستهلكون نسبة مئوية على غاز هنري هوب بالإضافة إلى تكاليف الإسالة والنقل- أن يخفض الأسعار الفورية. وتشير التقديرات إلى أن الغاز الطبيعي المسال من شركة سابين باس، التي ستبدأ أعمال التصدير في العام 2016، سيصل الى اليابان لقاء 11 و12 دولار لكل 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، أي أقل بقليل من السعر الفوري المعتمد (15 دولار لكل 1 مليون وحدة حرارية بريطانية). ستكون تكاليف التصدير إلى الهند أعلى بقليل نظراً لفوارق النقل الإضافية.

يظهر المستهلكون، وخاصة في اليابان والهند، اهتماماً متزايداً بنموذج هنري هوب بلاس. إلا أن عدداً من المنتجين شككوا في ما إذا كانت اقتصاديات مشروعات الغاز الطبيعي المسال تسمح بالاستثمار على أساس مبيعات المعدل الفوري مشيرين إلى الحاجة إلى إيرادات حقيقية كافية قبل الاستثمار في مرافق تسييل تصل كلفتها إلى مليارات الدولارات.

---

[15] صناعة الغاز الطبيعي المسال في العام 2012، المجموعة الدولية لمصدري الغاز الطبيعي المسال، 9 أبريل 2013.

[16] ويليام بويل، "Statoil Ditches the Theory, Beating Gazprom in Practice"، Platts.com، 8 فبراير 2012، http://www.platts.com/newsfeature/2103/naturalgas/eu-gas/index.

[17] ثياري بروس، توقعات الغاز الطبيعي في أوروبا، عرض لورشة عمل الغاز الطبيعي الدولية التابعة للإدارة الأمريكية للطاقة، 23 أغسطس 2012.

القسم الثاني: الغاز الطبيعي والاقتصاد السياسي الإقليمي

السياق

في الوقت الذي يشهد فيه الشرق الأوسط – وبخاصة دول الخليج – تغييرات ديموغرافية وصناعية سريعة، يصبح توفير مصادر طاقة موثوق بها وبأسعار معقولة أكثر أهمية من أجل ضمان الاستقرار السياسي والاستدامة الاقتصادية والبيئية. ومع استمرار تطوير تطبيقات الطاقة المتجددة، يبرز الغاز الطبيعي كبديل أكثر عملية على المديين القريب والمتوسط لتوليد الطاقة. ومع ذلك، فإن العديد من اقتصادات المنطقة – بما في ذلك الكويت، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة – تعاني نقصاً حاداً في الغاز. على الرغم من كميات الغاز الطبيعي الكبيرة في منطقة الخليج، إلا أنّ توزيع تلك الموارد غير متساو. هذا وبالإضافة إلى أنّ السياسات الإقليمية تشكل عائقاً أمام تخصيص العرض بالنسبة للطلب بفعالية: إنّ أكبر احتياطي للغاز في المنطقة موجود في إيران، والتي أصبحت علاقتها بدول الخليج مشحونة أكثر من أي وقت مضى. وفي ظل ارتفاع الطلب على الكهرباء بمعدلات تنذر بالخطر، تجد بلدان المنطقة نفسها مجبرة على حرق النفط الخام لتلبية احتياجات الطاقة. وهذا الأمر مكلف من الناحيتين البيئية والاقتصادية، في حين أنّ عائدات النفط من الأسواق الدولية هي مسبقاً في صالح إنتاج الطاقة المدعومة. وفي الوقت الذي تأقلمت فيه دول الخليج مع هذا الطلب الداخلي والعبء المترتب عنه على ميزانياتها الآخذة بالتزايد، تصبح التساؤلات حول قابلية استمرار عقد اجتماعي يستند إلى الدولة الريعية في صميم الموضوع أكثر من أي وقت مضى. من المرجح أن يلعب استخدام الغاز الطبيعي دوراً كبيراً في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والسياسية في المنطقة. إلا أنّه، ومن أجل تحقيق ذلك، سوف تستدعي الحاجة إصلاح تسعير الغاز في المنطقة من أجل جذب الاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاج.

النتائج الرئيسية

الطلب على الغاز الطبيعي في الخليج يفوق العرض المحلي.

غالبا ما يُعتبر أن منطقة الخليج تنعم بإمدادات لا يستهان بها من الغاز الطبيعي، ويُعزى ذلك إلى وجود أكبر حقل للغاز الطبيعي التقليدي في العالم ضمن أراضيها – حقل جنوب پارس هو اسم الجزء الشمالي من الحقل، والذي يقع على الحدود البحرية بين قطر وإيران – ولأنها تنتج كميات كبيرة من الغاز المصاحب للنفط بواسطة مرافق إنتاج النفط الضخمة الموجودة فيها. وفي حين أنها تحتوي على أكثر من ربع احتياطيات الغاز الطبيعي التقليدية قابلة للاسترداد في العالم، إلا أنّ واقع العرض والطلب على الغاز في المنطقة أكثر تعقيداً.[18] وبما أنّ إيران غير قادرة على تطوير مصادر الطاقة لديها بسبب العقوبات الدولية الصارمة وقطر راضية عن مستوياتها الحالية من إنتاج الغاز وتصدير الغاز الطبيعي المسال الذي يعود عليها بأرباح طائلة، فإنه من غير المرجّح أن يكون هناك أي إنتاج إضافي لأكبر الموارد في المنطقة على المدى القريب إلى المتوسط. وفي حين أن البلدان الأخرى المجاورة تتمتّع بموارد لا بأس بها – تُقدر احتياطات المملكة العربية السعودية التي ثبُت أنها تقليدية بنحو 288 تريليون قدم مكعب، كما تشير التقديرات إلى أن الإمارات العربية المتحدة لديها حوالي 215 تريليون قدم مكعب – ثمة عقبات اقتصادية وسياسية وتقنية تواجه هذه الموارد وتعيق عملية الإنتاج.

تدرك الحكومات في المنطقة تماماً الرابط بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

وبحسب وكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن يزيد الطلب على الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط بأكثر من 70 في المئة بين 2010 و 2035.[19] في حين أنّه من المتوقع أيضاً أن يزيد الإنتاج بنفس النسبة، فإنّ حوالي ثلث هذه الزيادة يُتوقع أن تكون من قطر، والتي ستصدر كمية كبيرة منها على هيئة غاز طبيعي مسال إلى زبائن خارج المنطقة. أما بالنسبة لبلدان دول مجلس التعاون الخليجي، فإن توقعات نمو الطلب فيها أكبر من توقعات نمو الطلب في الشرق الأوسط الأوسع: وفقاً لشركة أرامكو السعودية، من المتوقع أن يتضاعف الطلب على الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية بحلول عام 2030 بالمقارنة مع ما كان عليه في العام 2011 حين 3.5 تريليون قدم مكعب سنوياً.[20] وعلى الرغم من توفّر إحتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي في الإمارات العربية المتحدة والكويت، إلا أنهما بلدين مستوردين للغاز.

[18] توقعات الطاقة في العالم: 2012، وكالة الطاقة الدولية، 134.
[19] المرجع نفسه.
[20] "المملكة العربية السعودية" الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة، 26 فبراير 2013.

لطالما أعتُبر الغاز الطبيعي منذ فترة طويلة عنصراً هاماً لإنتاج النفط في المنطقة من خلال استخلاص النفط المعزز. ففي ظل استنزاف الآبار التقليدية بشكل متزايد، ارتفع الطلب على الغاز للحفاظ على الإنتاج مع مرور الوقت. وبالتزامن مع ذلك، وفيما كانت المنطقة تشهد نمواً اقتصادياً وسكانياً سريعاً، زادت الحاجة للغاز الطبيعي كمواد أولية للصناعة وكمصدر لتوليد الطاقة على حدّ سواء. والجدير بالذكر أنّ الطلب على الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة شديد بشكل خاص: في حين وصلت معدلات زيادة الطلب على الكهرباء بنحو 8 في المئة سنوياً،[21] فإن على بلدان مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت حرق الوقود التي تعتمد على النفط الخام لتوليد الطاقة بتكلفة ضمنية باهظة.

وقد دفع انعدام تنمية موارد الغاز الطبيعي الوفيرة في المنطقة عدة بلدان خليجية لاستيراد الغاز الطبيعي المسال بأسعار عالمية. كذلك، ثمة تجارة بينية إقليمية للغاز الطبيعي المسال مع شراء الكويت ودبي لكميات من الغاز القطري. تواجه دول الخليج احتمال ندرة الغاز الطبيعي وسط وفرة من المواد، وذلك بسبب غياب الانجازات التكنولوجية الجديدة أو عدم توفر الحوافز المنبثقة عن السياسات لتطوير احتياطياتها الكبيرة من الغاز.

توسع الإنتاج أمام عقبات كبيرة.

1. الترابط التاريخي مع النفط والتصورات حول الغاز الطبيعي

على مرّ عقود من الزمان، قام كبار منتجي النفط في الخليج باستخدام الغاز الطبيعي كمدخل إلى المنشآت الصناعية بطريقة مشتركة مع إنتاج النفط أو بحرقه بكل بساطه. وتشير أحدث بيانات أصدرها البنك الدولي إلى أنّ المملكة العربية السعودية أتت في المرتبة التاسعة من بين الدول الأكثر حرقاً بين 2007 و 2011،[22] على الرغم من حاجتها الماسة إلى الغاز في قطاع الطاقة. في الوقت التي كانت فيه بلدان المنطقة قادرة على تلبية احتياجاتها الاقتصادية من خلال إيجارات صادرات النفط الخام، اعتُبر الغاز الطبيعي ملحقاً لقطاع إنتاج النفط أو منتجاً ثانوياً. زد على ذلك أن ارتباط إنتاج الغاز المصاحب للنفط بشكل مباشر بإنتاج النفط الخام، والقيود المفروضة على هذه الأخيرة – إما على شكل قيود مادية أو حصص أوبك التي تحدد كمية الغاز المصاحب للنفط التي يمكن إنتاجها – كلها تضع حداً أقصى لكمية الغاز المتاحة. أما الآن، ومع تزايد عدد السكان ورغبتهم في تنويع اقتصادياتهم بعيداً عن صادرات المواد الخام، وأصبحت دول المنطقة تدرك قيمة الغاز الطبيعي كسلعة في حد ذاتها. وفي الوقت الذي تواجه فيه المنطقة ندرة الغاز الطبيعي، سيتعين تطوير موارد غير مصاحبة جديدة.

إنّ أحد التحديات الرئيسية المتعلقة بهذا الإنتاج الجديد هو تصور الغاز الطبيعي كمنتج ثانوي مجاني لانتاج النفط. بالنسبة للكثير من حكومات المنطقة وشركات النفط الوطنية لا يزال مفهوم الاستثمار في مرافق لاستخراج النفط التي تتطلب رأس مال كثيف وفي البنية التحتية لإنتاج الغاز الطبيعي المخصص ونقله جديداً. وفي غياب الاستثمارات في إنتاج الغاز الطبيعي ونقله، يتم استثمار مليارات الدولارات في مصادر أخرى لتوليد الطاقة، بما في ذلك الطاقة النووية في دولة الإمارات العربية المتحدة والطاقة الشمسية في مختلف أنحاء المنطقة.

2. التعقيدات التقنية

في ظل تباطؤ وتيرة نمو إنتاج النفط في المنطقة ونضوج حقول النفط والغاز الموجودة، أُجبرت دول الخليج على التوجه إلى موارد الغاز غير المصاحب للنفط. في الكثير من الأحيان يكون إنتاج هذا الغاز صعباً، نظراً لأماكن تواجده، كالمناطق البحرية، أو خصائصه الفيزيائية. على سبيل المثال، إنّ كمية كبيرة من احتياطيات الغاز في الإمارات العربية المتحدة غير المستغلة هي من الغاز "الحامض" الذي يحتوي على مستويات عالية من الكبريت. كما عملت المملكة العربية السعودية على زيادة احتياطياتها للغاز غير المصاحب للنفط في الحقول البحرية والتي يُعتقد أيضاً أنها تحتوي على الغاز الحامض. وتخطط شركة نفط الكويت لاستخدام تطوير طبقات الغاز الحامض بهدف زيادة إنتاجها ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030.[24] ويتطلب تطوير هكذا موارد الكثير من الأموال في الاستثمارات.

في العام 2011، قامت أرامكو السعودية بإنتاج الغاز من حقل كاران، وهو أول إنتاج لها من حقل غاز غير مصاحب للنفط. وتُقدّر تكلفة المشروع بحوالي 8 مليارات دولار. أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، يجري تطوير مشروعين من الغاز الحامض في حقلي الشاه وباب بتكلفة تبلغ نحو 20 مليار دولار. وقد دفع

[21] "جدة تحتاج إلى خطة خاصة لتلبية حاجتها إلى الكهرباء"، الأخبار العربية، 25 مارس 2013.

[22] الكميات الكبيرة المتوقعة من بيانات القمر الاصطناعي، 2007 – 2011، خفض الغاز العالمي بشكلٍ كبير، المصرف العالمي، 14 يونيو2012، ml /EXTGGFR/0,,contentMDK:22137498~menuPK:307731~pagePK:64168445~piPK:64168309~theSitePK:578069,00.ht .http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTOGMC

[23] ملخص تحليل المملكة العربية السعودية، الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة، 26 فبراير 2103، /analysisbriefs/Saudi_Arabia/saudi_arabia.pdf .http://www.eia.gov/countries

[24] وائل مهدي، احتمال تباطؤ خطط الغاز الصخري في المملكة العربية السعودية بسبب نقص المياه، بلومبيرغ، 3 مارس 2013، -lack-of-water.html .http://www.bloomberg.com/news/2013-03-12/saudi-arabia-s-shale-plans-may-be-slowed-by

تعقيد المشاريع أيضا بشركات النفط الوطنية في المنطقة للسماح بمشاركة من شركات النفط العالمية الكبرى في هذه المشاريع. (دخلت اوكسيدنتال بتروليوم في شراكة مع شركة بترول أبو ظبي الوطنية في مشروع حقل شاه، في حين أنّ شل ستشارك كشريك بحصة أقلية في مشروع حقل باب). يُعدّ هذا تطوراً مهماً، إذ كانت شركات النفط العالمية مستبعدة من تطوير موارد استخراج النفط في المنطقة، وذلك منذ تأميم قطاع النفط في النصف الثاني من القرن العشرين.[25] وجاءت اتفاقية تطوير حقل باب بعد "اتفاقية تعزيز الخدمات الفنية" في العام 2010 بين شركة شل ومؤسسة البترول الكويتية لتوفير المساعدة التقنية والإدارية لتطوير الغاز غير المصاحب للنفط في البلاد.

وبالإضافة إلى التسهيل التدريجي لشروط مشاركة شركات النفط العالمية في قطاع استكشاف الغاز الطبيعي التقليدي، فإنّ دول المنطقة تتطلع إلى الشركاء الدوليين لتطوير مواردها غير التقليدية. عقدت شركة بترول أبو ظبي الوطنية شراكة مع عدد من شركات النفط العالمية، بما في ذلك شركة بريتيش بتروليوم، وشركة إكسون موبيل، وشركة شل، وتوتال في مجال اختبارات الآبار لتحديد مدى فعالية التكسير الهيدروليكي في دولة الإمارات العربية المتحدة. أما بالنسبة للشركة العمانية الوطنية للنفط، شركة تنمية نفط عمان، فقد وقعت عقد شراكة مع شركة بريتيش بتروليوم وأوكسيدنتال لتطوير موارد البلاد القليلة من النفط والصخر الزيتي. أما في المملكة العربية السعودية، فقد أنشأت عدد من شركات الخدمات النفطية مراكز بحثية لتطوير التقنيات اللازمة لتطوير موارد الغاز الصخري في المملكة.

3. الأسعار المحلية المدعومة

بالإضافة إلى توافر الغاز وتصور قيمته، تقف الشروط التي يضعها السوق على الاستثمار في مجال الغاز الطبيعي بمنطقة الخليج عائقاً أمام تطوره. في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، يتمّ دعم الكهرباء للمستهلكين الصناعيين والسكان. فبالنسبة للأنظمة السياسية لهذه الدول، يمثّل دعم الاحتياجات الأساسية – بما في ذلك الكهرباء والماء – جزءاً لا يتجزأ من العقد الاجتماعي؛ وفي غياب نظام ديمقراطي، يكون جزءاً من صيغة الحكومات الشرعية. وبما أنّ منتجي الغاز الطبيعي غير قادرين على جني أسعار السوق لمنتجاتهم، قلّ حافز المستثمرين الدوليين على الاستثمار في هذا المجال. وبحسب وكالة الطاقة الدولية، غالباً ما يتم المحافظة على أسعار الغاز في المنطقة عند مستويات أقل من التكلفة، مما "يخلق حلقة مفرغة مع ارتفاع الطلب بشكل مصطنع من دون أي حافز لزيادة الكفاءة".[26]

تساؤلات كثيرة تحوم حول التأثير الاقتصادي للغاز الطبيعي المدعوم وقدرته على استحداث فرص عمل.

يعتبر الغاز الطبيعي مصدراً هاماً للقدرة التنافسية الصناعية ولخلق فرص العمل في المنطقة. يرى عدد من الدول في دعم الغاز الطبيعي ضمن القطاع الصناعي وسيلة لتعزيز أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى كإنتاج المواد البتروكيماوية والصناعات التحويلية ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة. بالإضافة إلى منشآت الغاز الطبيعي المسال الكبيرة، تضم قطر أكبر محطة لتحويل الغاز إلى سوائل في العالم. وقد استثمرت الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير في إنشاء مصانع ضخمة لصناعة الألومنيوم ومرافق كبيرة لإنتاج الصلب علماً أن هذه المصانع لا تزال تشهد توسعاً هاماً.[27] في المملكة العربية السعودية، أقامت شركة أرامكو السعودية شراكة مع شركة داو كيميكال لبناء واحد من أكبر مصانع المواد البتروكيماوية في العالم المقرر أن يبدأ تشغيله في العام 2015. في حين يُعتبر الغاز الطبيعي منخفض التكلفة أمراً أساسياً لاقتصاديات هذه المشاريع، يبقى المنطق الاقتصادي الكلي لدعم الغاز الطبيعي – ولا سيما في البلدان التي تواجه نقصاً في السلع الأساسية – أمراً مشكوكاً فيه. يتكبد بعض الدول تكلفة فرصة كبيرة نتيجة دعم الغاز الذي يمكن استخدامه كبديل للوقود السائل في قطاع توليد الطاقة (وإطلاقه للبيع في السوق العالمية). يؤدي الغاز المدعوم أيضاً إلى منافسة الاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى.

ويمكن الحديث عن حالة مماثلة فيما يتعلق باستحداث فرص العمل. مع تزايد عدد السكان في شكلٍ سريع ودخول أعداد كبيرة من الشباب سوق العمل، تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي تحدياً شديداً في ما يتعلق باستحداث فرص العمل. بعد الربيع العربي، تدرك الحكومات في المنطقة تماماً الرابط بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وقد لجأت جميعها إلى سياسات لتنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد المفرط على تصدير المحروقات الخام. ومع ذلك، تحوم تساؤلات كثيرة حول المنطق القائم وراء دعم الغاز الطبيعي كوسيلة لاستحداث فرص عمل من خلال مشاريع كبيرة ذات استهلاك كثيف للطاقة، غالباً ما تكون هذه المشاريع ذات رأس مال كثيف أكثر من كونها ذات رأس. عوضاً عن إنشاء سلسلة قيمة كبيرة التي تتطلب قوى عمل محلية ماهرة، من شأن دعم الغاز الطبيعي أن يؤدي إلى أنشطة ريعية في العمليات الأولية والثانوية التي لا تتطلب أعداداً كبيرة من اليد العاملة.

---

[25] في حين دخلت المملكة العربية السعودية في مشاريع مشتركة مع شركات النفط العالمية على مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية، تركزت الاتفاقيات هذه على التنقيب أكثر مما ركزت على الإنتاج.

[26] تقرير سوق الغاز المتوسط الأمد للعام 2012، كتلة الطاقة الدولية، 13 يونيو 2012.

[27] ستانلي كالافالو، توسع إضافي لخطط إيمال في الإمارات العربية المتحدة لتلبية الطلب العالمي على الألومنيوم، المدير التنفيذي، رويترز، 7 مايو 2013، http://www.reuters.com/article/2013/05/07/emirates-aluminium-idUSL6N0DO20D20130507.

يبدو إصلاح الدعم أمراً أساسياً ولكن صعباً.

هناك اعتراف على نطاق واسع بعدم استدامة نظام دعم الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط الكبير وبحاجته إلى الإصلاح. في حال قررت الحكومات في المنطقة المضي قدماً مع برنامج إصلاح الدعم، تتوفر عوامل كثيرة من شأنها أن تحدد مدى فعالية هذه السياسات. تتمثل الخطوة الأولى في كثير من الحالات ببساطة في تحديد قيمة الدعم. يمكن للحكومات توضيح التكلفة النقدية لنظام الدعم عبر مقارنة سعر الغاز الطبيعي المدعوم مع السعر الذي يمكن تحقيقه في السوق الدولية.

وثمة رأي منتشر على نطاق واسع يفيد بأن تنفيذ إصلاح نظام الدعم يجب أن يسبقه إستراتيجية اتصال شاملة يتمّ عرض توقيتها وحجم التغييرات التي يمكن أن تأتي بها على الملأ. تشمل العناصر الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى أفضل الممارسات في إستراتيجية إصلاح نظام الإعانات الزيادات في الأسعار التي تتم على مراحل؛ وتحسين الكفاءة في الشركات التي تملكها الدولة لخفض دعم الإنتاج؛ والتدابير التي ترمي إلى حماية الفقراء من خلال التحويلات الهادفة. ومع ذلك، في حين أُجبرت دولٌ مثل الأردن ومصر على تنفيذ نظام إصلاح الدعم بسبب المصاعب الاقتصادية، بدت دول الخليج قادرة على تأجيل مواجهة هذه المسألة بأي طريقة هادفة. ولا بدّ من الإشارة إلى أن الجهود الرامية إلى إصلاح تسعير الغاز الطبيعي في المنطقة هي جهود ذات حساسية سياسية.

هناك اعتراف على نطاق واسع بعدم استدامة نظام دعم الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط الكبير وبحاجته إلى الإصلاح.

توضيح التكلفة النقدية لنظام الدعم عبر مقارنة سعر الغاز الطبيعي المدعوم مع السعر الذي يمكن تحقيقه في السوق الدولية.

وثمة رأي منتشر على نطاق واسع يفيد بأن تنفيذ إصلاح نظام الدعم يجب أن يسبقه إستراتيجية اتصال شاملة يتمّ عرض توقيتها وحجم التغييرات التي يمكن أن تأتي بها على الملأ. تشمل العناصر الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى أفضل الممارسات في إستراتيجية إصلاح نظام الإعانات الزيادات في الأسعار التي تتم على مراحل؛ وتحسين الكفاءة في الشركات التي تملكها الدولة لخفض

[25] في حين دخلت المملكة العربية السعودية في مشاريع مشتركة مع شركات النفط العالمية على مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية، تركزت الاتفاقيات هذه على التنقيب أكثر مما ركزت على الإنتاج.

[26] تقرير سوق الغاز المتوسط الأمد للعام 2012، كتلة الطاقة الدولية، 13 يونيو 2012.

[27] ستانلي كالافالو، توسع إضافي لخطط إيمال في الإمارات العربية المتحدة لتلبية الطلب العالمي على الألومنيوم، المدير التنفيذي، رويترز، 7 مايو 2013، http://www.reuters.com/article/2013/05/07/emirates-aluminium-idUSL6N0DO20D20130507.

[28] لمزيد من المعلومات حول أفضل الممارسات المتعلقة بإصلاح الدعم الرجاء الاطلاع على "إصلاح الدعم الذي تحظى به الطاقة – ملاحظات"، صندوق النقد الدولي، http://www.imf.org/external/np/fad/subsidies/pdf/note.pdf.

الغاز الطبيعي والاستثمار في بنية الغاز التحتية في الشرق الأوسط

السياق

من أجل أن تتمكن منطقة الشرق الأوسط من تطوير مواردها من الغاز المحلي وتلبية احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية، يتعين عليها أن تجذب الاستثمار في مجالات معقدة وفي مرافق أدنى ذات قيمة مضافة ومصانع إنتاج المواد البتروكيماوية. تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية أن بين عامي 2012 و2035 ستحتاج منطقة الشرق الأوسط إلى 469 مليار دولار للاستثمار في بنية الغاز الطبيعي التحتية (الاستخراج والنقل والتوزيع).[29] وفي محاولتها لجذب هذه الاستثمارات، لا تتنافس دول الشرق الأوسط الواحدة مع الأخرى فحسب، إنما مع عددٍ من مشاريع الاستخراج والتكرير والتسويق والنقل المحتملة الأخرى حول العالم. تواجه القدرة التنافسية لهذه المنطقة كوجهة استثمارية تحدياً يتمثل في الشكّ السياسي الناتج عن الربيع العربي وعن العثور حديثاً عن مصادر تقليدية وغير تقليدية في مختلف أنحاء العالم.

النتائج الرئيسية

تعني الحقائق التقنية والجيولوجية الحديثة أنه يتعين على الشرق الأوسط أن ينافس بقوة أكبر للحصول على الاستثمارات.

يتيح تحسين التكنولوجيا تطوير مصادر هيدروكربونات جديدة غير تقليدية – لا سيما الغاز الطبيعي – حول العالم. نتيجة لذلك، قد يجد منتجو الطاقة في الشرق الأوسط أنفسهم في منافسة متزايدة مع مناطق أخرى تشهد اضطرابات سياسية أقل بهدف الحصول على استثمارات جديدة في أعمال النقل والتسويق ضمن قطاع إنتاج الغاز الطبيعي وفي أعمال الاستخراج والتكرير ذات القيمة المضافة الأعلى وفي مجال الصناعات البتروكيماوية. قد ينتاب القلق البعض بسبب عدم دراية المستثمرين الآسيويين الجدد نسبياً بملامح الشرق الأوسط الجيوسياسية المتقلبة لاسيما في ظل تراجع اعتماد الولايات المتحدة على موارد المنطقة.

تُعتبر شروط الاستخراج المالية ونظام الاتفاقيات أساسية لزيادة إنتاج الغاز.

لجذب الاستثمارات في مشاريع الغاز الطبيعي الأكثر تعقيداً في المنطقة – سواء الحقول التقليدية المعقدة تقنياً أو موارد الغاز الطبيعي غير التقليدية – لا بدّ أن تسعى الحكومات في المنطقة إلى إصلاح شروط الاستخراج المالية وأنظمة الاتفاقيات لجعلها أكثر قدرة على المنافسة على الصعيد الدولي. وتتمثل الخطوة الأولى في إنشاء نظام استثمار مصمم خصيصاً لقطاع الغاز الطبيعي. تتطلب استثمارات قطاع الغاز الطبيعي رأس مال كثيف وتعطي مردوداً على المدى الطويل بالمقارنة مع تلك الموجودة في القطاع النفطي، الأمر الذي يُظهر الحاجة إلى إطار استثمار متخصص.

وعلى نطاق أوسع، لا بدّ أن تبذل الحكومات جهوداً لتحرير أسواق الغاز الطبيعي المحلية، ليس فيما يتعلق بالتسعير فحسب، إنما فيما يتعلق بدور شركات النفط الوطنية التابعة للحكومة في التحكم بحقول الغاز. في حين تبدو تدابير التحرير هذه حساسة سياسياً – تعتبر شركات النفط الوطنية في شكلٍ عام ركائز إستراتيجية للحكومات ولا بدّ من حمايتها – فإنها تبدو قادرةً على تمكين الاستثمار في مجال إنتاج الغاز الطبيعي. يُعد هذا الأمر مهماً جداً لمنطقة الشرق الأوسط نظراً للحاجة لتطوير حقول الغاز غير المصاحب التي غالباً ما تتميز بنسبة كبريت عالية أو تقع في مناطق جيولوجية صعبة الأمر الذي يتطلب خبرة القطاع الخاص لضمان نجاح الإنتاج.

في حين تبدو حاجات الاستثمار كبيرة، تتوفر نماذج أنظمة استثمار ناجحة في المنطقة. تسمح حكومتا كلّ من قطر والإمارات العربية المتحدة بإنشاء شركات مساهمة الأمر الذي يشير إليه عدد كبير من المحللين كأمثلة إيجابية عن التعاون بين القطاع الخاص وشركات النفط الوطنية التي تحظى بدعم الحكومة.

تحتاج الدول في الشرق الأوسط إلى التأقلم مع تغير المستثمرين.

يتعين على المنطقة أن تستفيد من تغيّر المستثمرين المحتملين في بنية الغاز الطبيعي التحتية الجديدة. يُعزى جزء من هذا التغيير إلى انتقال المستثمرين التقليديين إلى مشاريع الغاز الإقليمية.

عاد عدد كبير من المستثمرين الأمريكيين إلى الولايات المتحدة مركزين على مصادر غاز الصخر الزيتي؛ فقد أنعش احتياطي غاز الصخر الزيتي المكتشف حديثاً في أمريكا الشمالية الاستثمار من خلال مصارف القارة وشركاتها. وإذ أثبت غاز الصخر الزيتي نفسه كمورِدٍ وفير ورخيص، ونشطت المصارف والشركات وحبّذت الاستثمار في هذا القطاع بدءاً من الاستخراج وصولاً إلى التكرير واالتوزيع. في الوقت عينه، يتصارع

[29] توقعات الطاقة في العالم للعام 2012، وكالة الطاقة الدولية، 124.

المستثمرون الأوروبيون المحتملون مع الأحكام والعوائق المتزايدة التي تحيط بالاستثمار. عقب الأزمة المالية التي ألمّت بالعالم في العامين 2008 و 2009، يواجه المستثمرون الأوروبيون تدابير مالية جديدة ومتطلبات مالية صارمة تفرضها المصارف. لا بدّ من أخذ هذه الاتجاهات المتنامية بعين الاعتبار في سياق جيوسياسي: عند التفكير في الاستثمار في احتياطي الغاز غير التقليدي الأمريكي، يرى المستثمرون الولايات المتحدة كاستثمار أقل خطر سياسياً من منطقة الشرق الأوسط التي تشهد مؤخراً اضطرابات جمة. يبدو الأمر أيضاً مهماً بالنسبة للمستثمرين الآسيويين. فعلى سبيل المثال، منذ العام 2009، أنفق أكثر من نصف الصينيين على النفط الخارجي وكانت أصول الغاز في أمريكا الشمالية.[30] رغم ذلك، يرتفع مستوى الفائدة بين الشركات الصينية والهندية (الخاصة وتلك التي تملكها الدولة) في الاستثمار في مشاريع بنية الطاقة التحتية في المنطقة.

فرصة جديدة أمام المستثمرين الجدد ونماذج الاستثمار في المنطقة.

وقد خلق فرار المستثمرين الأمريكيين والآسيويين والأوروبيين التقليديين فرصة للمستثمرين صغيري ومتوسطي الحجم. إلا أنهم سيتطلبون حوافز مناسبة. يوفر المستثمرون الجدد أيضاً فرصة لهياكل استثمارية أكثر إبداعاً. تتطلب الاستثمارات في الغاز الطبيعي رأس مال كثيف وتقدّم فترات استرداد أقل من تلك التي تقدمها الاستثمارات في المشاريع النفطية. كما وأنهم مقيّدون بقيود البنية التحتية المرتبطة كخطوط الأنابيب واستعمالات التسويق والنقل النهائية.

يرى المستثمرون الولايات المتحدة كاستثمار أقل خطر سياسياً من منطقة الشرق الأوسط التي تشهد مؤخراً اضطرابات جمة.

إنّ الشركات التي تدرك التحديات الهيكلية التي يطرحها تطوير الغاز الطبيعي وتقدّم استراتيجيات الاستثمار التي تضمّ سلسلة القيمة كاملة هي أكثر حظاً للحصول على أعمال جديدة بالمقارنة مع تلك التي تركز فقط على التنقيب والإنتاج.

[30] إريكا داونز، "العلاقات بين الصين والشرق الأوسط"، إثبات للجنة مراجعة الاقتصاد والأمن الأمريكي الصيني، 6 يونيو 2013، http://www.brookings.edu/research/testimony/2013/06/06-china-middle-east-energy-downs.

الخاتمة

حتى قبل سنوات قليلة، كان من المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية باستيراد الغاز الطبيعي المسال لتلبية الطلب المتزايد محلياً. أما اليوم، تمتلك البلاد القدرة لتصبح دولة أساسية مصدرة للغاز الطبيعي المسال. تحتل الولايات المتحدة مركز الصدارة في "ثورة" غاز الصخر الزيتي، وتتبعها مباشرةً بلدان أخرى من جميع أنحاء العالم مع اكتشاف كل دولة لما تملكه من إمدادات غاز طبيعي جديدة. أدت التنمية الاقتصادية السريعة في آسيا وأمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى ما يتوقع أن يكون حالياً طلباً راكداً في أوروبا والولايات المتحدة، إلى تحوّل تركيز الموردين بعيداً عن المستوردين التقليديين. في هذه الأثناء، تتيح الابتكارات التكنولوجية في مجال استخراج الغاز وإنتاجه ونقله الفرصة أمام بلدان جديدة لدخول سوق العرض. يشهد العالم تحولاً جذرياً في سوق الغاز العالمية مع بدء تحوّل مراكز الطلب والعرض. بالإضافة إلى هذه التحولات، تأتي الضغوط الجديدة التي تُمارس على أنظمة الاستثمار وتسعير الغاز القديمة، وكذلك المسائل التي تحيط بحياة "العصر الذهبي للغاز".

في حين يزخر التفاؤل بشأن الدور المستقبلي للغاز الطبيعي في العالم بدءاً من الولايات المتحدة وصولاً إلى آسيا، تُضعف الشكوك المتعلقة بوتيرة تطورها والآثار الجيوسياسية من الحماسة إلى حدٍ ما. ومع تطلع الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار في الميزان التجاري للطاقة مع احتياطي جديد من الغاز صخر الزيتي ، يحرص عددٌ من البلدان الأخرى أيضاً على الاستفادة من العوامل المتغيرة في سوق الغاز العالمية. بالنسبة لبعض البلدان، يعني هذا الأمر السعي بشدة نحو آفاق جديدة تحقيقاً للاستقلال في مجال الطاقة؛ وبالنسبة لبلدان أخرى، فهذا يعني اقتحام سوق الغاز كمورِدٍ جديد.

مع إمكانية تطوير غاز الصخر الزيتي، ترى بعض بلدان أوروبا الشرقية طريقاً جديدة لتخفيف اعتمادها على الواردات الروسية. في مناطق أخرى مثل شرق أفريقيا، تجعل اكتشافات جديدة لاحتياطيات غاز تقليدي بعض البلدان ذات النفوذ الاستراتيجي دولاً مصدرة محتملة. إلا أن بعض الظروف التي تترك المجال مفتوحاً أمام بعض الشك تشكل العنصر الذي يكمن وراء تحقيق أي تحولات هامة. في الاقتصادات الأكثر تقدماً مثل روسيا، أخّر التعقيد التقني الذي يشوب مشاريع المياه العميقة الاستثمار والإنتاج. أما في البلدان الأقل نمواً، بما في ذلك موزنبيق وتنزانيا، فتنقص البنية التحتية المادية وأطر السياسات اللازمة لتنظيم مشاريع النفط والغاز التطور.

يشهد العالم تحولاً جذرياً في سوق الغاز العالمية مع بدء تحوّل مراكز الطلب والعرض.

في الشرق الأوسط، يردع عدم الاستقرار السياسي الاستثمارات التي من شأنها أن تساعد المنطقة على بناء البنية التحتية للغاز الطبيعي والمحافظة على مكانتها في خضم المنافسة في السوق العالمية المتغيرة. في الولايات المتحدة، حيث مهدت سوق الغاز والنفط الناضجة وكذلك البنية التحتية الوفيرة الطريق أمام ثورة غاز الصخر الزيتي المحلي، ثمة شكوك تتعلق باستدامة الإنتاج والقرارات السياسية التي تؤثر على مستقبل التكسير الهيدروليكي. علاوة على ذلك، لا يزال بعض التساؤلات يدور حول كيفية تحويل ثورة الغاز الصخري الأمريكي إلى بلدان أخرى، بدءاً من الصين وصولاً إلى روسيا، التي أخذت مساراً مماثلاً بعين الاعتبار.

ويكمّل تغيّر ميزان العرض والطلب في مختلف المناطق تغيّر مصالح المستثمرين والمستهلكين. في ما يتعلق بأنظمة التسعير، يقوم المستهلكون –بقيادة المستهلكين الأوروبيين– بشراء غاز السوق الفورية على نحو متزايد بدلاً من إبرام عقود طويلة الأجل مرتبطة بأسعار النفط. يشكل هذا الاتجاه ضغطاً كبيراً على القوى الصناعية التقليدية مثل غازبروم، التي حتى وقتٍ قريبٍ، كانت تتمتع بسلطة احتكار عقود النفط المفهرسة. ومن المتوقع أيضاً أن تميل سوق الغاز الآسيوية باتجاه أسعار السوق الفورية مع تنوع خيارات المصادر. أما في ما يتعلق بالاستثمار، اجتذبت آفاق إمدادات جديدة من مصادر تقليدية وغير تقليدية اهتماماً متزايداً في خطوط الأنابيب وتطوير بنية الغاز الطبيعي المسال التحتية في مختلف أنحاء العالم. ولكن في دول مثل إيران والمملكة العربية السعودية، والتي يُعتقد تقليدياً أنها تشكل مراكز غاز طبيعي، تعرقل عقبات اقتصادية وسياسية الجهود الرامية إلى اعتماد بنية تحتية جديدة. علاوة على ذلك، سيصبح المخطط التقليدي لأسعار الطاقة المحلية المدعومة في منطقة الخليج غير مستدام، مع احتمال منافسة فرص الاستثمار والعمل في قطاعات أخرى. ومع بروز آسيا كمركز واردات مؤثر، تنتج الاقتصادات المتنامية في المنطقة مستثمرين جدد قادرين على التخفيف من الحواجز في الشرق الأوسط من خلال تلبية طلبها المتزايد على الطاقة. مع ذلك، سحب الاهتمام الجديد بموارد الغاز الصخري في الولايات المتحدة وأجزاء أخرى من العالم العديد من المستثمرين المحتملين من المنطقة، مما زاد من التعقيد الذي يحيط بتوقعات المستثمرين في ما يتعلق بالحفاظ على إنتاج الغاز الخليجي.

في حين يستمر الجدال حول الآثار طويلة الأجل الناتجة عن تغير المشهد العالمي للغاز، تظهر هذه الاتجاهات المتغيرة أن التغيير الحقيقي جار من دون أدنى شكّ. لا بدّ أن تعترف الدول البلدان المنتجة والمستهلكة الحالية والمستقبلية بالظروف المتغيرة وأن تتابع القرارات المتعلقة بالسياسات وفقاً لذلك. وسيتم إعادة تصميم أنظمة تسعير الغاز واستراتيجيات الاستثمار وطرق التجارة التي حددت تقليدياً سوق الغاز الطبيعي، ويمكن أن تعاني تلك البلدان التي تفشل في احتضان المشهد المتنامي اضطرابات داخلية أو إقليمية غير المتوقعة. تشير الاكتشافات الأخيرة التي أظهرت احتمال إقامة إنتاج غاز طبيعي جديد وتبادل الأفكار على نطاق واسع في ما يتعلق بأنظمة السوق المنقحة بداية حقبة جديدة في سوق الغاز العالمية.

المرفق 1: أجندة المؤتمر

BROOKINGS

QUALITY, INDEPENDENCE, IMPACT.

منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2013
الصراع على السلطة: انعكاسات تغير السوق العالمي للغاز على الشرق الأوسط وآسيا

1 - 2 أبريل
فندق الفورسيزونز- الدوحة

1 أبريل

8:30 صباحاً – 11:00 صباحاً	**التسجيل**- صالة المرقاب
11:30 صباحاً – 11:40 صباحاً	**مقدمة وترحيب** – قاعة المرقاب السفير مارتن إنديك، *نائب رئيس لبرنامج السياسة الخارجية بمعهد بروكنجز في واشنطن* السيد سلمان شيخ، *مدير مركز بروكنجز الدوحة*
11:40 صباحاً – 12:00 ظهراً	**الكلمة الرئيسية**- قاعة المرقاب معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، *رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية لدولة قطر*
12:00 ظهراً – 12:45 ظهراً	**الكلمات الافتتاحية**- قاعة المرقاب سعادة الدكتور محمد بن صالح السادة، *وزير الطاقة والصناعة، دولة قطر* *سعادة المهندس علي بن ابراهيم النعيمي، وزير البترول والثروة المعدنية، المملكة العربية السعودية* أندرو سويجر، *نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة إكسون موبيل*
12:45 ظهراً – 2:15 ظهراً **مدير الجلسة**: **المتحدثون**:	**الجلسة العامة الأولى: المشهد المتغير للغاز الطبيعي**- قاعة المرقاب سوزان مالوني، *زميلة أولى، مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط، معهد بروكنجز* سعد شريدة الكعبي، *مدير مشاريع النفط والغاز، قطر للبترول* توشيكازو ماسوياما، *مدير عام، ميتي هوكيادا؛ مدير عام سابق، جيه أو جي إم إي سي* تتيانا ميتروف، *مديرة قسم الطاقة العالمية، كلية موسكو للإدارة* روبرت سميث، *مستشار رئيسي ومدير عام بالوكالة، أف جي إي* مايكل راتنر، *خبير سياسات الطاقة، خدمة أبحاث الكونغرس*

ستشهد سوق الغاز العالمية في خلال العقد المقبل تحولاً ملحوظاً على مستوى العرض والطلب، في الوقت الذي تحدّ فيه ثورة غاز الصخر الزيتي في الولايات المتحدة من حضورها في سوق الغاز العالمية ويزيد فيه عدد المستهلكين الجدد الذين يبرزون في جنوب وشرق آسيا والشرق الأوسط. بما أن منطقة الشرق الأوسط تحتضن أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال (LNG) في العالم، ونظراً للطلب المتزايد عليه داخل المنطقة نفسها، يستعد الشرق الأوسط ليكون في قلب هذا التحول. ما هي الانعكاسات لهذه التغيرات على التوازن الجيوسياسي في منطقة الخليج؟ ما يترتب عليها من تأثير على موقف "الغرب" تجاه إيران – بما في ذلك العقوبات المفروضة عليها – حيث أنها تعد ثاني أكبر منتج للغاز في العالم؟ ما هي التداعيات الجيوسياسية في كل من آسيا والشرق الأوسط في حال أصبحت الولايات المتحدة من أهم الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال؟ ستناقش هذه الجلسة أيضاً الانعكاسات الناجمة عن المصادر الجديدة للعرض والطلب في سوق الغاز العالمي للمنتجين في الشرق الأوسط والمستهلكين في آسيا، بما في ذلك آثارها على عملية التسعير والعقود.

2:15 ظهراً – 3:30 عصراً **الكلمة الترحيبية**: **المتحدث**:	**الغذاء** – خيمة المرقاب ستيفن بينينت، *نائب الرئيس والرئيس التنفيذي للعمليات، بروكنجز* رالف لانغنر، *مدير، لانغنر للاتصالات* **"الهجمات الإلكترونية لقطاع الطاقة والغاز"**

BROOKINGS

QUALITY, INDEPENDENCE, IMPACT.

1 أبريل (تابع)

3:45 عصراً – 5:30 مساءً	**ورش العمل**: الجلسة الأولى مجموعة العمل الأولى- قاعة الزبارة للاجتماعات مجموعة العمل الثانية- قاعة جنان للاجتماعات مجموعة العمل الثالثة- قاعة مسيمير للاجتماعات
5:30 عصراً	**استراحة**- قاعة الدعيبل
7:30 مساءً– 9:00 مساءً **الكلمة الترحيبية**: **المتحدث**: *الطاقة*	**العشاء**- غاردن ترس ستيفن بينينت، *نائب الرئيس والرئيس التنفيذي للعمليات، بروكنجز* إيفان رافايل ساندريا، *مستشار إستراتيجي أول، بترا إنرجيا؛ زميل أول، معهد أكسفورد لدراسات*

2 أبريل

8:30 صباحاً – 10:00 صباحاً **مديرة الجلسة**: **المتحدثون**:	**الجلسة العامة الثانية: الغاز الطبيعي والاقتصاد السياسي الإقليمي** - الدعيبل تمارا كوفمان ويتس، *مديرة، مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط، بروكنجز* بسام فتوح، *مدير، برنامج الطاقة والشرق الأوسط، معهد أكسفور لدراسات الطاقة* هيرمن فرنسين، *مدير تنفيذي، إنرجي إنتلجنس غروب* *لؤي الخطيب، مدير عام، معهد العراق للطاقة* محمد الصبان، *مستشار إقتصادي أول سابق للوزير، وزارة البترول والثروة المعدنية السعودية* بيجان خاجهبور خوي، *مدير شريك، عطية العالمية*

تشهد منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد دول الخليج تغير ديموغرافي وصناعي سريع، فسيكون توفير مصادر طاقة موثوق بها وقليلة التكلفة عاملاً مهماً لضمان الاستقرار السياسي والاستدامة الاقتصادية والبيئية. على الرغم من وفرة الغاز الطبيعي في منطقة الخليج، إلا أن توزيع هذه الموارد يتم بطريقة غير متساوية، والسياسة الإقليمية مازالت تشكل عائقاً أمام عملية تحديد العرض بالنسبة الطلب، فأكبر مخزون للغاز الطبيعي موجود في إيران التي وصلت علاقاتها بدول الخليج إلى حالة من التوتر أكثر من أي وقت مضى. ستقوم هذه الجلسة بالتركيز على الصلة بين الاستخدام المحلي للغاز الطبيعي والاستدامة الاقتصادية والسياسية في المنطقة، بما في ذلك: أسعار الغاز في دول الخليج؛ ودور الصناعات التي تعتمد بشكل رئيسي على الغاز الطبيعي في توفير استقرار اقتصادي وخلق فرص عمل؛ والإمكانيات لتوسع التعاون الإقليمي في سوق الغاز؛ وأيضاً الخيارات المتاحة لإنتاج الغاز الطبيعي من مصادر جديدة في منطقة الخليج و الشرق الأوسط الكبير.

10:00 صباحاً – 10:15 صباحاً	**استراحة**- صالة الدعيبل
10:15 صباحاً – 11:45 صباحاً	**مجموعات العمل**: الجلسة الثانية مجموعة العمل الأولى- قاعة الزبارة للاجتماعات مجموعة العمل الثانية- قاعة جنان للاجتماعات مجموعة العمل الثالثة- قاعة مسيمير للاجتماعات

BROOKINGS

QUALITY, INDEPENDENCE, IMPACT.

2 أبريل (تابع)

12:00 ظهراً – 1:00 ظهراً **المتحدث**:	**الغذاء** – خيمة المرقاب سايمون هاريسن، *مستشار خاص، المعهد العالمي للطاقة والمصادر الطبيعية* **"الغاز الطبيعي المسال – أستراليا ونيوزيلندا"**
1:15 ظهراً – 2:45 ظهراً **مدير الجلسة**: **المتحدثون**:	**الجلسة العامة الثالثة: الغاز الطبيعي والاستثمار في البنية التحتية للطاقة في الشرق الأوسط** – الدعيبل فيكرام مهتى، *رئيس، مركز بروكنجز الهند* روبن ميلز، *مدير الاستشارات، شركة منار للطاقة* فيكتور غاوا، *مدير، جمعية الوطنية الصينية للدراسات الدولية* *ماجد جعفر، رئيس تنفيذي، شركة نفط الهلال* أوليفر موسات، *مسؤول استثمار رئيسي، مؤسسة التمويل الدولية- قسم الطاقة والغاز العالمي*

في الوقت الذي يتم فيه تطوير مصادر جديدة للغاز الطبيعي حول العالم، قد يرى منتجو الطاقة في منطقة الشرق الأوسط أنفسهم بتنافس متصاعد مع مناطق آخرى أقل اضطراباً على الصعيد السياسي لجذب الاستثمارات الجديدة سواءً في قطاع إنتاج الغاز الطبيعي أو في قطاعي التكرير والبتروكيمات. قد يكون عدم الإلمام النسبي للمستثمرين الآسيويين الجدد بالملامح الجيوسياسية المتغيرة مخيفاً للبعض في وقت يتناقص فيه اعتماد الولايات المتحدة على موارد المنطقة. ستتناول هذه الجلسة آفاق الاستثمار المستمر في المنطقة، والطرق التي يمكن أن تجذب رأس المال اللازم لتلبية الطلب على الغاز في قطاع الطاقة والقطاعات الصناعية. وسوف يتم النظر في متطلبات الاستثمارات في إنتاج موارد الغاز غير المصاحب في المنطقة؛ بالإضافة إلى دور شركات النفط الخاصة وشركات النفط الوطنية الآسيوية في الاستثمار في قطاع الغاز في المنطقة وتأثير المخاطر السياسية على عملية صنع القرار.

3:00 عصراً – 4:30 عصراً	**مجموعات العمل**: الجلسة الثالثة مجموعة العمل الأولى- قاعة الزبارة للاجتماعات مجموعة العمل الثانية- قاعة جنان للاجتماعات مجموعة العمل الثالثة- قاعة مسيمير للاجتماعات
4:30 عصراً– 5:00 مساءً	**استراحة**- صالة الدعيبل
5:00 مساءً – 5:45 مساءً **المقدم**:	**عرض لنتائج مناقشات الجلسات العامة** - الدعيبل كيفن ميسي، *مديرمساعد وزميل مشارك، مبادرة أمن الطاقة، بروكنجز*
5:45 مساءً – 6:00 مساءً	**ملاحظات ختامية ووداع**- الدعيبل
6:00 مساءً – 7:00 مساءً	حفل الوداع- صالة الدعيبل

المرفق 2: قائمة المشاركين

الإسم	المنصب	الشركة/ المنظمة	البلد
خالد عمار	مدير البحوث والتطوير، تصميم منتجات النظم الكهربائية الضوئية	العمادي لتقنيات الطاقة الشمسية	قطر
عبد الجليل عبد البصير	رئيس، قسم السياسات والترويج	وزارة التعدين	أفغانستان
لويس أفليك	مدير عام	ميرسك قطر للبترول	قطر
بارفان كومار أغروال	مدير	معهد الطاقة والمصادر	الهند
غولفراز أحمد	مدير عام	شركة الاستكشافات البترولية	باكستان
علي عيساوي	مستشار أول	الشركة العربية للاستثمارات البترولية	المملكة المتحدة
سارة أكبر	مديرة عامة	الشركة الكويتية للطاقة	الكويت
عبدالله الأنصاري	مستشار أمني	إكسون موبيل قطر	قطر
عصام عبدالرحمن عبدالعزيز الشلبي	مستشار؛ وزير النفط العراقي السابق؛ رئيس شركة النفط الوطنية العراقية	مستقل	العراق
ناصر الدوسري	مستشار الوزير؛ مندوب في منظّمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) و منتدى الطاقة الدولي	وزارة البترول والثروة المعدنية	المملكة العربية السعودية
محمد ناصر الهاجري	مدير، مشروع التكرير والتوزيع المشترك	قطر للبترول	قطر
عبدالله أحمد الحسيني	أمين سر لجنة الغاز الطبيعي المسال	قطر غاز	قطر
سعد الجندل	أستاذ	مجموعة الطاقة	الكويت
سعد شريدة الكعبي	مدير مشاريع النفط والغاز	قطر للبترول	قطر
فهد سلطان الكواري	سفير	وزارة الخارجية القطرية	قطر
لؤي الخطيب	مدير عام	معهد العراق للطاقة	العراق
مبارك عبدالله الخليفي	مسؤول العلاقات العامة، قسم العلاقات العامة والاتصال	قطر للبترول	قطر
سعد الكبيسي	مدير إدارة الصحة والسلامة والبيئة	قطر للبترول	قطر
جاسم المنصوري	رئيس مجلس الإدارة	أي هورايزون	قطر
فيصل المضيحكي	مدير الاتصال والاعلام	ميرسك قطر للبترول	قطر
إبراهيم المهنا	مستشار الوزير	وزارة البترول والثروة المعدنية	المملكة العربية السعودية
عبداللطيف النعيمي	مدير تطوير الكوادر الوطنية	إكسون موبيل قطر	قطر
سعادة المهندس علي بن إبراهيم النعيمي	وزير البترول والثروة المعدنية	وزارة البترول والثروة المعدنية	المملكة العربية السعودية
سيف النعيمي	مدير إدارة تطبيق قواعد نظم الصحة والسلامة والبيئة	قطر للبترول	قطر
مشاعل النعيمي	مستشارة قانونية	إكسون موبيل قطر	قطر
طفول النصر	نائبة مدير إدارة قسم الشؤون الحكومية	إكسون موبيل قطر	قطر
عبدالرحمن العبيدلي	مدير قسم العلاقات العامة والاتصال	قطر للبترول	قطر
شاكر محمود الرفاعي	مدير مكتب وزير البترول والثروة المعدنية السعودي	وزارة البترول والثروة المعدنية	المملكة العربية السعودية
محمد الريامي	قسم إدارة تحليل أسواق الطاقة والغاز	منتدى الدول المصدرة للغاز	قطر
محمد الصبان	مستشار إقتصادي أول سابق للوزير	وزارة البترول والثروة المعدنية	المملكة العربية السعودية
سعادة الدكتور محمد بن صالح السادة	وزير الطاقة والصناعة	دولة قطر	قطر
معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني	رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية	دولة قطر	قطر
سعادة الشيخ أحمد بن محمد بن جبر آل ثاني	مساعد الوزير لشؤون التعاون الدولي	دولة قطر	قطر
علي الطويرقي	مديرعام مكتب الوزير	وزارة البترول والثروة المعدنية	المملكة العربية السعودية
نواف العجمي	رئيس الموظفين	الكويتية للطاقة	الكويت
عبدالمنصف حافظ البوري	سفير	السفارة الليبية في قطر	ليبيا
صالح المانع	نائب الرئيس ومدير الشؤون العامة والحكومية	إكسون موبيل قطر	قطر
ماثيو أرنولد	مدير التخطيط والعمليات التجارية	إكسون موبيل قطر	قطر
سانجيف أرورا	سفير	السفارة الهندية في قطر	الهند
إد أوستن	مدير التخطيط	إكسون موبيل قطر	قطر
غوفيندا أفاسارلا	مساعد أبحاث أول، مبادرة أمن الطاقة	معهد بروكنجز	الولايات المتحدة
محمد مرسي عوض	سفير	السفارة المصرية في قطر	مصر
محمد عوض	محلل تخطيط أعمال	قطر للبترول	قطر
ستيفين بينيت	نائب الرئيس والرئيس التنفيذي للعمليات	معهد بروكنجز	الولايات المتحدة

الإسم	المنصب	الشركة/ المنظمة	البلد
ليونيد بوخانوفسكي	الأمين العام	منتدى الدول المصدرة للغاز	قطر
جورجيو بريسياني	مدير	ماكينزي أند كو، مشروع الغاز العالمي	إيطاليا
بارت كير	رئيس ومدير عام	إكسون موبيل قطر	قطر
أنول شاندرا	مستشار أول للرئيس	ريلاينس إندستريز	الهند
يونغ شول شوي	نائب المدير	مركز شركة الطاقة العالمي	كوريا الجنوبية
أنينديا شودهوري	المدير العام - الغاز	شل الهند	الهند
جستن كريستنشين دارغن	خبير في شؤون الطاقة	جامعة أكسفورد	المملكة المتحدة
غويدو دي سانكتيس	سفير	سفارة إيطاليا في قطر	إيطاليا
بول توماس ديتشبرن	نائب الرئيس، إدارة المحفظة المالية والتخطيط	الكويتة للطاقة	الكويت
ديمتري تروفيموف	القائم بأعمال سفارة روسيا الاتحادية	سفارة روسيا الإتحادية	روسيا
لورا لويس الكتيري	زميلة باحثة	معهد أكسفور لدراسات الطاقة	المملكة المتحدة
علياء المبيض	رئيسة، مديرة قسم الأبحاث لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	باركليز كابيتال الدولي	المملكة المتحدة
جوس إيفانس	نائب رئيس أول، تسويق الغاز	إكسون موبيل قطر	قطر
بسام فتوح	مدير، برنامج الطاقة والشرق الأوسط	معهد أكسفور لدراسات الطاقة	المملكة المتحدة
أدريان فلمنغ	مستشارة الاتصال	إكسون موبيل قطر	قطر
هيرمن فرنسين	مدير تنفيذي	إنرجي إنتلجنس غروب	الولايات المتحدة
مارك فرير	محلل أول	ستات أويل	ألمانيا
شنجي فونيجو	مدير، قسم إستراتيجية الأعمال وحدة إستكشاف وإنتاج النفط والغاز	جيه أو جي إم إي سي	اليابان
فيكتور غاوا	مدير	جمعية الوطنية الصينية للدراسات الدولية	الصين
كاري غياردينو	سكرتير إقتصادي	السفارة الأمريكية في قطر	الولايات المتحدة
راجنش غوسوامي	مدير دائرة الغاز في أسيا والشرق الأوسط واستشارات الطاقة	ود ماكينزي	المملكة المتحدة
جون غروفين	سفير	سفارة هولندا في قطر	هولندا
أليكسي غروموف	نائب المدير العام	معهد استراتيجات الغاز موسكو	روسيا
زهير حمدي	مساعد باحث	المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات	قطر
سايمون هاريسن	مستشار خاص	المعهد العالمي للطاقة والمصادر الطبيعية	أستراليا
عادل حسين	مدير قسم	تكنولوجيا المباني والطاقة	الكويت
مارتن إنديك	نائب الرئيس، مدير دائرة السياسات الخارجية	معهد بروكنجز	الولايات المتحدة
شويتشي إيتو	مدير ومحلل أول، مجموعة الطاقة العالمية أثنان/ وحدة الأبحاث الاستراتيجية	معهد إقتصاد الطاقة	اليابان
ماجد جعفر	رئيس تنفيذي	شركة نفط الهلال	الإمارات العربية المتحدة
سوبود كومار جاين	مدير	مؤسسة جنوب آسيا للغاز	الهند
جوسن جيمس آبراهام	مستشار لشؤون الطاقة	سفارة جمهورية كوريا في دولة قطر	كوريا الجنوبية
بروس ديفيد جونس	زميل أول في دائرة السياسات الخارجية، مدير مشروع إدارة النظام العالمي	مركز التعاون الدولي، جامعة نيويورك	الولايات المتحدة
تشونغ جونغ كي	سفير	سفارة جمهورية كوريا في قطر	كوريا الجنوبية
بيجان خاجهبور خوي	مدير شريك	عطية العالمية	النمسا
سمير خواجا	رئيس	شركة كوانتا سيرفيز	قطر
كي جونغ كيم	مدير	قسم أبحاث سياسات الغاز	كوريا الجنوبية
توشياكي كويزومي	مدير عام، قسم الوقود	شركة طوكيو للكهرباء	اليابان
هيروشي كوندو	نائب المدير العام، المكتب التمثيلي في باريس	غاز طوكيو	فرنسا
فرانك كرتشمر	مدير، الغاز المتدفق	إكسون موبيل قطر	قطر
رالف لانغنر	مدير	لانغنر للاتصالات	ألمانيا
لي لنزونغ	مدير ُقطري	بتروتشاينا للاستثمار (هونغ كونغ)	الصين
هيون لي بوك	باحث، فريق إقتصاد المعادن	معهد كوريا لعلوم الأرض ومصادر المعادن	كوريا الجنوبية
صن هو لي	نائب المدير العام	سامسونج سي آند تي	كوريا الجنوبية
ياو لي	مدير وممثل أول	بي أف سي للطاقة	الصين
تانفي مادان	مديرة، مركز بروكنجز الهند؛ زميلة، دائرة السياسة الخارجية	معهد بروكنجز	الهند
باتيل ماهيش	مساعد مدير	قطر للبترول	قطر

الإسم	المنصب	الشركة/ المنظمة	البلد
سوزان مالوني	زميلة أولي، مركز سابان	معهد بروكنجز	الولايات المتحدة
صبور منصر	نائب الرئيس، العمليات التجارية وتطوير الأعمال	شل قطر	قطر
خليل منصوري	مدير عام	شركة جاسيا القابضة	المغرب
ألكسندر نيكولاس مارتينوس	زميل أول، بحث ومستشار	إنرجي إنتلجنس	المملكة المتحدة
كيفين جيمس مسي	مدير مساعد وزميل مشارك، مبادرة أمن الطاقة	معهد بروكنجز	الولايات المتحدة
توشيكازو ماسوياما	مدير عام	ميتي هوكيادا	اليابان
فيكرام مهتى	رئيس، مركز بروكنجز الهند	معهد بروكنجز	الهند
ستيفان ميشيل	مدير عام	توتال قطر	قطر
روبن ميلز	مدير الاستشارات	شركة منار للطاقة	المملكة المتحدة
تتيانا ميتروف	مديرة قسم الطاقة العالمية	كلية موسكو للإدارة	روسيا
كينجيرو مونجي	سفير	سفارة اليابان في قطر	اليابان
ياسر مهدي مفتي	محافظ، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)	وزارة البترول والثروة المعدنية	المملكة العربية السعودية
أوليفر موسات	مسؤول استثمار رئيسي، قسم الطاقة والغاز العالمي	مؤسسة التمويل الدولية	الولايات المتحدة
سيماك نامازي	مدير عام	أيه سي جي دبي	الولايات المتحدة
غلام رضا بوشتشي أوسكه	(عالم باحث) تعزيز/ تحسين استخراج النفط	كيه إي أر بي- كيه آي إس آر	المملكة المتحدة
ايونيس باليكارس	مدير عام	أيه سي أم العراق/ المجموعة الربحية	اليونان
فيفك باندت	رئيس أول ومدير- الطاقة	أف آي سي سي آي	الهند
جان- كريستوف بوسل	سفير	السفارة الفرنسية في قطر	فرنسا
صموئيل بلمبلي	مساعد باحث أول، مركز بروكنجز الدوحة	معهد بروكنجز	قطر
جوبتر راميريز	مدير تسويق الغاز الطبيعي المسال كيو جي 3 قسم الإدارة	قطر غاز	قطر
مايكل راتنر	خبير في سياسات الطاقة	خدمة أبحاث الكونغرس	الولايات المتحدة
جيم رغبي	مدير تطوير	إكسون موبيل قطر	قطر
أليستر روتليدج	نائب الرئيس	إكسون موبيل قطر	قطر
الياس صابر	نائب الرئيس تطوير الأعمال الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أنرجي إنتلجنس	الولايات المتحدة
إيفان رافايل ساندريا	مستشار إستراتيجي أول/ زميل أول	بترا للطاقة/ معهد أكسفور لدراسات الطاقة	المملكة المتحدة
يوشينوري ساتاكا	سكرتير أول	سفارة اليابان في قطر	اليابان
هايدي شرودر	مساعدة تنفيذية	كوانتا سيرفيسز الشرق الأوسط	قطر
راضية صيداوي	قسم الإحصاء والغاز	منتدى الدول المصدرة للغاز	قطر
جان فرنسوا سيزنيك	مدير إداري/ بروفسور مساعد	مجموعة ذا لافيات/ جامعة جورجتاون	الولايات المتحدة
سلمان شيخ	مدير، مركز بروكنجز الدوحة	معهد بروكنجز	قطر
كريم شيخ	مستقل	مستقل	قطر
أنطوني سميث	مستشار عام	إكسون موبيل قطر	قطر
روبرت سميث	مستشار رئيسي ومدير عام بالوكالة	أف جي إي دبي	الإمارات العربية المتحدة
شيرين صلح	مديرة الشؤون العامة والحكومية	إكسون موبيل قطر	قطر
داريو سبيرانزا	نائب الرئيس، تحليل السيناريوهات السياسية والمؤسسية	إي إن آي	إيطاليا
لي سو-هو	مستشار	سفارة جمهورية كوريا في قطر	كوريا الجنوبية
أندرو سويجر	نائب الرئيس الأول	إكسون موبيل	الولايات المتحدة
ريجي تاكيشي	أستاذ	كلية العلاقات الدولية	اليابان
نارندرا كومار تانيجا	رئيس	قمة سياسات العالم للطاقة	الهند
جولي تايلور	محللة سياسات دولية	راند	الولايات المتحدة
ثيودور ثيودوربولس	مدير تنفيذي وإداري	كيو أنرجي	قطر
نيكوس تسافوس	مدير أول	غلوبال غاز براكتس	الولايات المتحدة
نيكو فان دن بيرغ	مستشار أمني، أوروبا والشرق الأوسط	إكسون موبيل قطر	قطر
هي وينغ	مشرف عقود	سي نو أو أو سي الشرق الأوسط	الصين
هايين ونغ	مدير أبحاث	سينوكيم	الصين
تمارا ويتس	زميلة أولى، مديرة مركز سابان	معهد بروكنجز	الولايات المتحدة

الإسم	المنصب	الشركة/ المنظمة	البلد
غونغ يانغ	مدير، معهد الدراسات غرب آسيا وإفريقيا	الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية	الصين
هونغيون يو	أستاذ ونائب المدير، معهد المقارنات السياسة	معهد شنغهاي للدراسات الدولية	الصين
ويليام ويلينغ زاو	إدارة إستراتيجيات الطاقة والهيدروكربونات	سابك	المملكة العربية السعودية
هونغ تو زاو	نائب المدير، معهد دراسات الإقتصاد العالمي	المعهد الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة	الصين
سوزان زياده	سفيرة	سفارة الولايات المتحدة في قطر	الولايات المتحدة

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

مركز بروكنجز الدوحة التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن والذي يقع في العاصمة القطرية الدوحة. يقدم مركز بروكنجز الدوحة أبحاث سياسية مستقلة وعالية الجودة ذات تأثير في منطقة الشرق الأوسط. يحافظ المركز على سمعته المتطورة في البحوث الميدانية، والدراسات المستقلة المتعلقة بالشؤون الأجتماعية والاقتصادية و الجيوسياسية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط الكبير، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية.

يرأس مجلس المستشارين الدولي لمركز بروكنجز الدوحة معالي الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السابق والرئيس المشارك ستروب تالبوت. تمّ إطلاق المركز باتفاقية تعود إلى الأول من يناير 2007، وافتتاحه رسمياً من قبل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في 17 فبراير 2008. يتم تمويل المركز من قبل دولة قطر، ويشغل سلمان شيخ منصب مدير مركز بروكنجز الدوحة.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصياتٍ بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدّ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الأربعة التالية:

1- الديمقراطية والإصلاح السياسي.
2 -العلاقات بين منطقة الشرق الأوسط والدول الآسيوية الناشئة بما في ذلك الشؤون الجيوسياسية واقتصاد الطاقة.
3- الصراع وعمليات السلام في المنطقة.
4- الإصلاح التعليمي والمؤسسي والسياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث معهد بروكنجز في المنطقة، وهو منفتح على وجهات النظر كافة.

نبذة عن مبادرة بروكنجز لأمن الطاقة

تهدف مبادرة مركز بروكنجز لأمن الطاقة إلى تشجيع التنمية والمناقشة ونشر البحوث الكبرى في مجال الطاقة، حيث إنها تعتمد على البحث وإبراز قوة كافة البرامج الخمسة الخاصة بمؤسسة بروكنجز. تأسست مبادرة بروكنجز لأمن الطاقة في عام 2007 وهي تقدم أبحاث وتوصيات إلى صناع السياسة المحليين والدوليين حول مجموعة واسعة من المواضيع ذات الصلة بالطاقة والبيئة. ومن أجل مواصلة واكتمال بحثها من أجل إشراك وتثقيف أصحاب المصلحة، تستضيف مبادرة بروكنجز لأمن الطاقة جلسات وحلقات نقاش وورش أعمال ومنتديات حول القضايا السياسية المهمة ذات الصلة بمجال الطاقة.

تفحص مبادرة بروكنجز لأمن الطاقة الجوانب الفنية الرئيسية للطاقة من خلال جهودها البحثية والداعية. فمن وجهة النظر الإستراتيجية، تركز المبادرة على التداعيات الجيوسياسية للطاقة في مجموعة واسعة من البلدان والمناطق. ومن منظور اقتصادي، تركز المبادرة على تعطل الإمدادات والأثر الاقتصادي على ارتفاع الأسعار وتحويل أنماط الاستهلاك وأهمية التنمية الاقتصادية العالمية لتمكين الوصول المعقول والوصول الذي يمكن الاعتماد عليه للطاقة لجميع فئات الدخل. كما تعالج الأجندة البحثية لمبادرة بروكنجز لأمن الطاقة القضايا البيئية بما في ذلك آثار المناخ المتغير وتدابير التخفيف والتكيف لمكافحة هذه التغيرات.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2013

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2013
تقرير مركز بروكنجز الدوحة – مبادرة أمن الطاقة مركز بروكنجز

تحديات الوحدة السورية: طمأنة مختلف أطياف المجتمع السوري وتأطير التوافق الوطني
سلسلة ورش عمل حول سوريا

سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية: هل يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً للإسلاميين العرب؟
موجز السياسة، أحمد ت. كورو

السلام الدائم: رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية
دراسة تحليلية، ابراهيم شرقية

نحو شراكة إستراتيجية؟ الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في شرق أوسط ثائر
موجز ورشة عمل

أجندة للحقوق في العالم الإسلامي؟ تطور إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان
دراسة تحليلية، توران كيا اوغلو

2012

إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، عمر عاشور

بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس و ليبيا
حوارات مركز بروكنجز الدوحة للتحولات العربية

ضياع سوريا (وكيفية تجنبه)
موجز السياسة، سلمان شيخ

شيوخ و سياسيون: نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة
موجز السياسة، ستيفان لاكروا

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2012
تقرير مركز بروكنجز الدوحة – مبادرة *أمن الطاقة* مركز بروكنجز

التصويت من أجل التغيير: المخاطر و الاحتمالات التي تواجه أول انتخابات التحولات العربية
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، إيلن لاست

تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود و التحول و المستقبل
موجز السياسة، عمر عاشور

بداية المرحلة الانتقالية: السياسة والاستقطاب في مصر وتونس
حوارات مركز بروكنجز الدوحة للتحولات العربية

صياغة دستور مصر: هل يمكن لإطار قانوني أن يعيد إحياء عملية الانتقال؟
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، تامر مصطفى

تحرير الممالك؟ كيف تدير ممالك الخليج إصلاح التعليم
دراسة تحليلية، لي نولان

منشورات مبادرة بروكنجز لأمن الطاقة

2013

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة 2013
تقرير مركز بروكنجز الدوحة – مبادرة أمن الطاقة مركز بروكنجز

سوائل الغاز الطبيعي: العامل "الآخر" لعودة العرض الأمريكي للنفط والغاز
تقرير، تشارلز إيبنجر وغوفيندا أفاسارلا

الطاقة والمناخ: الأسّود إلى الذهبي والأخضر
مذكرة إلى الرئيس، تشارلز إيبنجر وكيفين مسي

2012

تنمية الموارد البشرية في دول الطاقة النووية الجديدة: دراسة حالات من الشرق الأوسط
ورقة، جون بانكس، كيفين مسي، تشارلز إيبنجر

خمسة مشاكل متعلقة بالطاقة تواجه الرئيس القادم
تقرير، تشارلز إيبنجر وغوفيندا أفاسارلا

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز للطاقة 2012
تقرير مركز بروكنجز الدوحة – مبادرة أمن الطاقة مركز بروكنجز

أسواق سائلة: تقييم حالة الصادرات الأمريكية من الغاز الطبيعي المسال
تقرير، تشارلز إيبنجر، كيفين مسي، غوفيندا أفاسارلا

القصة الكاملة لصادرات الغاز الطبيعي
ورقة، تشارلز إيبنجر

بروكنجز
مؤسسة بروكنجز
1775 ماساتشوستس أفنيو، إن دبليو
واشنطن، دي سي 20036، الولايات المتحدة الأميركية
WWW.BROOKINGS.EDU